20

استعادة وحدة الغرب

كان جيرالـد فورد من جيل الجمهوريين الذين وجهوا تحول حزبهم في الأربعينيات من الانعزالية إلى دعـم مشروع مارشال وتحالـف دول شمال الأطلسي. شعر فـورد بالتزام عميق تجـاه الشراكة الأطلسية؛ وكانـت الروابـط الوثيقة مع أوروبا الغربيـة تمثل نزعة متأصلة فيه. وباعتبـاره قادما من الغرب الأوسط، كان موقفـه في هذا السياق مماثلا لموقف هاري ترومان، الذي أجاب حين سألته عن الإنجاز الذي يفخر به: «ألحقنا هزيمة كاملة بأعدائنا ودفعناهم للاستسلام. ثم ساعدناهم على استعادة عافيتهم، والتحول إلى الديمقراطية، والانضمام مجددا للأسرة الدولية».

لكن بحلول الوقت الذي دخل فيه فورد البيت الأبيض، كانت علاقات أمريكا مع أوروبا تمر بأزمة غير متوقعـة. فمن ناحية، تحققت إلى حد كبير أهداف مشروع مارشال منذ عشرين سنة. وأعادت دول أوروبا الغربيـة بنـاء اقتصاداتهـا، ولم تعد تخشى - تقريبا - مـن غزو سوفييتي بالرغم مـن النمو الهائل للقوة السوفييتيـة، سيمـا وأن آخر القضايا العالقة التي يمكن أن تؤدي إلى حرب في أوروبا قد تم حلها برعايتنا فـي عـام 1971، حين ضمن اتفاق القـوى الأربع حرية الوصول إلى برلين الغربيـة. في ذات الوقت، بدأت أوروبا الانتقال من التكامل الاقتصادي إلى التكامل السياسي.

لكن لم تظهر أية مبادرة في ميدان العلاقات الأطلسية منذ اغتيال الرئيس كنيدي. وتراوحت المواقف الأوروبية تجاه حرب فيتنام بين الشعور بالحرج والعداء الصريح؛ وكانت أوروبا خائفة من أن تفقد الولايات المتحدة اهتمامها بقيادة العالم وقلقة بشأن تعريفنا للدور العالمي في آن معاً.

مع نهاية حرب فيتنام، حسب نيكسون (وأنا معه) بأن الوقت قد حان لإعادة الحياة من جديد للتحالف الأطلسي. وأطلقت باسم الرئيس مبادرة في هذا الخصوص دعوتها «سنة أوروبا»[1]. ولربما غالت المبادرة في خطابيتها الطنانة، لكن عند استعادة أحداث تلك الفترة، لن أجري أي تغيير على التحليل الذي حددت به أهدافها (التي لم يتحقق بعد العديد منها)، وذلك في خطاب ألقيته في نيويورك في الثالث والعشرين من نيسان / أبريل عام 1973:

هنالـك جيـل جديد فـي أوروبا لا تمثل الحـرب وعواقبها بالنسبة لـه تجربة شخصيـة، ولذلك يأخذ الاستقـرار قضية مسلماً بهـا. لكنه أقل التزاما بالوحـدة التي جعلت السلام ممكنـاً، وبالجهود المطلوبة للحفـاظ عليه. فـي الولايات المتحدة، عززت عقود من الأعباء الدوليـة، وأكدت خيبات الأمل من الحرب فـي جنـوب شرق آسيا، موقفا متـرددا يحجم عن التـورط المستدام في المشـكلات العالمية على أساس المسؤولية الأمريكية المتفوقة.

دعـوت لعقد قمـة لزعماء التحالـف الأطلسي لتحديـد أهدافه للربـع الأخير من القـرن، والعلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية، التي كانت تتوسع من ستة إلى تسعة أعضاء في الأول من كانون الثاني/ يناير 1973، وتتخذ خطواتها الأولى باتجاه تنسيق سياستها الخارجية.

تبيـن أن المبادرة لم تكن صائبة. فمع تكشف حقائق جديدة عن قضية «ووترغيت» التي تهز واشنطن كل يـوم تقريبا، لم يتلهـف أي زعيم أوروبي للمخاطرة بموقفه الداخلـي أو لحضور قمة مع رئيس أمريكي يتعرض للهجوم من كل حدب وصوب، بحيث تتآكل قدرته على تقديم التزامات بعيدة المدى بشكل واضح للعيان.

واجهـت مبـادرة «سنة أوروبا» على الفـور حقيقة أن حلفاءنا الأوروبيين كانوا، فـي أوائل السبعينيات، أكثـر انشغـالا بالاندماج الأوروبي مقارنـة بالتماسك الأطلسي. ووجدت أوروبا ــ خصوصا دولها القديمة الراسخة مثل بريطانيا وفرنسا ـ الفترة الانتقالية إلى مرحلة ما فوق القومية مرحلة صعبة ومؤلمة. وكلما زاد تعقيـد عمليـة الاندماج الأوروبي، تقلص استعداد مؤيديها لتحمل أيـة مقاطعة أو إضعاف لها من قبل المخططات الأمريكية، التي تروج لتعاون أطلسي أوسع نطاقا، مهما كانت حسنة النية.

ضمـن هـذا السياق، جـرت معاينـة مبادرتنا لتعزيـز المشاورات بيـن الجماعة الأوروبيـة والولايات المتحـدة ـ لا سيما في فرنسا، وغيرها كذلك ـ باعتبارها خدعة أمريكية تستهدف إحباط وإعاقة انبعاث هويـة أوروبية خاصة ومؤسسـات أوروبية خالصة. فإذا ما أصبحت الولايات المتحدة جزءا عضويا في كل هيئة استشارية أوروبية، فما هي ميزة الجماعة الأوروبية، حسب رأي المعترضين. أما الرد الأمريكي فكان يؤكـد علـى أنه إذا لم تتمكن الولايـات المتحدة من الانضمام إلى الحوار إلا بعـد أن تتخذ الآلية الأوروبية البطيئـة قراراتها، فمـا هي قيمة الشراكة الأطلسية؟ بعد مضي ربع قرن، مـا زال الجدل قائما مع انتقال أوروبا لاستخدام عملة مشتركة.

بحلـول الوقـت الذي أصبح فيه فـورد رئيساً، ارتهنت العلاقـات الشخصية بين الزعمـاء الرئيسيين للتحالـف الأطلسي إلى حد بعيد بهـذه الخلافات الجدالية. لقد أعجب نظـراء نيكسون الأوروبيون بفهمه وحسمـه. لكن لـم تتح له سوى فرص قليلة ليضـع التزامه العميـق بالعلاقات الأطلسيـة موضع التطبيق العملي، آملا بأن يعود إلى أولوياته العاطفية حالما تنتهي حرب فيتنام.

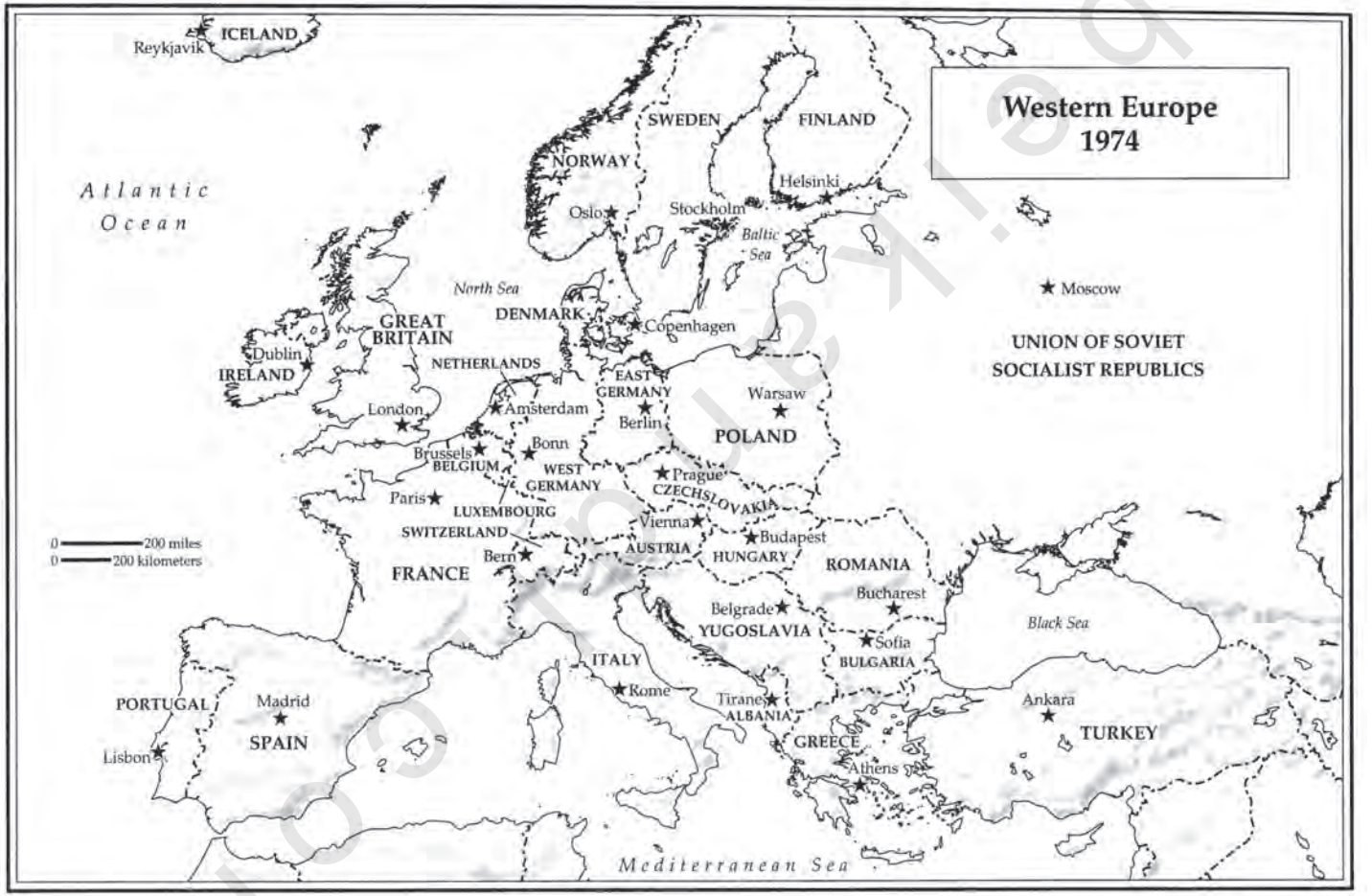
Western Europe
1974
ICELAND
Reykjavik
SWEDEN
FINLAND
NORWAY
Helsinki
Oslo
Stockholm
Atlantic
Ocean
Baltic
Sea
North Sea
Moscow
DENMARK
Copenhagen
GREAT
BRITAIN
UNION OF SOVIET
SOCIALIST REPUBLICS
Dublin
IRELAND
NETHERLANDS
EAST
GERMANY
Warsaw
London
Amsterdam
Berlin
POLAND
Brussels
Bonn
BELGIUM
WEST
GERMANY
Prague
CZECHSLOVAKIA
Paris
LUXEMBOURG
Vienna
SWITZERLAND
Budapest
0 200 miles
0 200 kilometers
Bern
AUSTRIA
HUNGARY
ROMANIA
FRANCE
Bucharest
Belgrade
Black Sea
YUGOSLAVIA
Sofia
ITALY
BULGARIA
Rome
Tirane
Ankara
PORTUGAL
Madrid
ALBANIA
SPAIN
TURKEY
GREECE
Lisbon
Athens
Mediterranean Sea

وكمـا حدث، أدت السنة الأولى التـي أعقبت الحرب إلى جدل خلافي بدلاً من تكريس الوقت للقضية. فقد شـكك الأوروبيون باستراتيجيتنا خلال حرب الشرق الأوسط، وخافوا على استقرارنا الداخلي بسبب أزمة النفط وقضية «ووترغيت»، ووجدوا بؤرة لتركيز مخاوفهم وقلقهم في المماحكة المغالية في التشبث بالقانون حول كيفية تعبير الحلفاء عن أهدافهم المشتركة في مبادرة «سنة أوروبا».

نتيجة لذلك، افتقدت علاقات نيكسون مع زعماء أوروبا أية حميمية خاصة. وحين استلم منصبه، لم يهتـم كثيراً برئيس وزراء بريطانيا هارولد ولسون، وكان اهتمامه أقل بحزب العمال الحاكم. ونظراً لكونه الوحيـد الذي تنبأ (وجاهر بنبوءته) بفوز المحافظين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران / يونيو 1970، ابتهج نيكسون كثيرا حين فاز إدوارد هيث فعلا إلى حد أنه اتصل بي أربع أو خمس مرات عبر خط هاتفي مفتوح إلى مدينة المكسيك ليعبر عن سروره ويؤكد على بصيرته الثاقبة.

ومـع ذلك، ثبـت أن العلاقة مخيبة لآمال الطرفين. لسبب واحد، يتمثل فـي أن هيث، الواسع المعرفة الشديـد الـذكاء، يشارك نيكسون في العديد من السمات الشخصية التي تجعل من الصعب على الاثنين ـ اللذين يفضلان الوحدة والعزلة في الجوهر ـ إقامة رابطة شخصية بينهما. فعلى شاكلة نيكسون، لم يكن هيـث يشعر بالارتياح في العلاقات الشخصية، بل في المقابـلات الفكرية المعدة بعناية والمنظمة بدقة. صحيـح أنـه كان أقل ارتيابا، لكنه لم يكن أكثر ثقة بالآخريـن. ويمكن للسحر في شخصيته أن يتناوب مع التحفـظ البـارد، علاوة على أن تغير حالته المزاجية قد يبلغ مرتبة الخطر من ناحية عدم توقع ردة فعله. بعـد كل محادثـة مع هيث، كان نيكسون يشعر بنوع من الرفض، ثم بـدأ يعتبر موقف رئيس الوزراء تجاهه بأنـه يقتـرب من حافة الكياسـة الاستعلائية (مع الأخذ بعيـن الاعتبار أن عتبة شعـور نيكسون بمثل هذه المواقف كانت منخفضة كثيرا).

بغض النظر عن العلاقات الشخصية، كان لا بد أن تؤدي حماسة إدوارد هيث لتفوق الثقافة الأوروبية إلـى بعض البرودة في شخص مثل نيكسـون تزامن نضجه السياسي مع نمو التحالـف الأطلسي. في عام 1962، كان هيـث المفاوض الرئيسي لانضمام بريطانيـا إلى الجماعة الأوروبية. فـي غضون ذلك، أقنع نفسـه بـأن اعتراض الرئيس الفرنسي شارل ديغول على انضمـام بريطانيا عام 1963 قد نتج عن استثناء فرنسـا من اتفاقيـة «ناسو» حول التعـاون النووي بين الرئيس كنيـدي ورئيس الـوزراء البريطاني هارولد مكميلان. كان هيث مصمما على عدم إعطاء فرنسا أية ذريعة لاتهام بريطانيا بالتبعية للولايات المتحدة. فهـو الزعيـم البريطاني الوحيـد الذي قابلته ولـم يكتف بالامتناع عـن تنمية وتعزيز «العلاقـة الخاصة» مـع الولايـات المتحدة فحسب، بـل سعى بنشاط لخفض درجتهـا ومنح أوروبا المـكان الأول في السياسة البريطانية. كل ذلك أدى إلى حقبة غير مسبوقة من التوتر في العلاقات الأنغلو ـ أمريكية.

علاقة نيكسون بالمستشار الألماني ويلي براندت بين عامي 1969 ـ 1974، لم تعد في أفضل حال كما كانت. فقد عكس براندت، إحدى الشخصيات المؤثرة في حقبة ما بعد الحرب، على نحو فردي تقريبا السياسة الألمانية تجاه أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. وحين استلم الحكم عام 1969، كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية ما تزال تتبنى ما دعي بـ «مبدأ هالشتاين»، الذي تقطع ألمانيا بموجبه علاقاتها الدبلوماسية مع أي بلد يعترف بألمانيا الشرقية الدائرة في فلك السوفييت. ومع نجاح نظام ألمانيا الشرقية في توطيد أركانه، أدى «مبدأ هالشتاين» إلى عزلة ذاتية أبعدت ألمانيا الاتحادية عن عدد متزايد من الدول، خصوصا في العالم الثالث.

صمم براندت على زيادة خيارات ألمانيا الدبلوماسية. فقد كان نزاعاً إلى الحدس أكثر من التحليل، وإلى العاطفة أكثر من الحسابات العقلانية، فهو المدافع الشجاع عن حرية برلين خلال الحصار الذي فرضه ستالين بين عامي 1948ـ 1949. كما كان مؤيداً متحمساً لإعادة توحيد ألمانيا، لأن الوحدة هي القادرة على إنهاء الخطر المحدق ببرلين ـ المحاصرة بأراضي ألمانيا الشرقية الشيوعية ـ وسعى طيلة الخمسينات كمحافظ برلين، إلى تحقيق هذا الهدف بالتنسيق مع حلفاء ألمانيا. لكن بناء جدار برلين عام 1961، دون معارضة مهمة من الحلفاء، زعزع إيمانه بالرأي السائد الذي يقول: إن لحمة وتماسك الحلفاء سوف يترجمان بشكل آلي إلى توحيد ألمانيا. ومنذ ذلك الوقت، أيد براندت تقاربا ألمانيا جزئياً على الأقل مع الاتحاد السوفييتي. وحين أصبح مستشارا عام 1969، طبق ذلك عملياً واختتمه بمعاهدة ثنائية مع السوفييت قبلت في واقع الأمر تقسيم ألمانيا بينما طمحت لتخفيف الحواجز الفاصلة بين الدولتين الألمانيتين.

بالنسبة لزعماء تربوا في الحرب الباردة، مثل نيكسون ـ وقادة أوروبيين خافوا من انبعاث القومية في ألمانيا، مثل ولسون والرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ـ كانت الدبلوماسية الألمانية المنفصلة تثير الارتياب. فقد خشوا أن تتحول توجهات براندت التي عرفت باسم «السياسة الشرقية» (Ostpolitik) إلى قومية ألمانية، تفصل الجمهورية الاتحادية عن التحالف الأطلسي، وتحصن الاتحاد السوفييتي في وسط أوروبا. أعجبني براندت، ونال احترام نيكسون. وبالرغم من قلقنا حول القومية المحتملة في «السياسة الشرقية»، إلا أننا حاولنا إبطال جانبها المثير للمخاوف عبر التعاون في تطبيقها. وكانت القناة الخلفية الممتدة بين البيت الأبيض وبون والكرملين هي التي جعلت من الممكن إجراء المفاوضات بين القوى الأربع حول حرية الوصول إلى برلين[2].

بالرغم من شعور براندت بالامتنان لجهودنا المبذولة لتسهيل «السياسة الشرقية»، إلا أن العلاقة بين نيكسون في البيت الأبيض وبراندت لم تكن دافئة على الإطلاق. فقد اقتصرت بلاغة براندت على المناسبات العامة. أما على المستوى الشخصي، فكان ميالاً إلى الصمت التأملي ـ على الأقل مع نيكسون ـ

ومنشغلا بشكل حصري تقريبا بقضايا ألمانيا. ومع تركيز براندت على ألمانيا ونيكسون على آسيا، لم تتح سوى قلة قليلة من الفرص لإقامة حوار استقصائي بينهما حول النظام العالمي الذي انبثق آنذاك.

علاقات نيكسون مع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو بدأت بداية جيدة. فقد كان نيكسون معجباً بشارل ديغول، وقدر بومبيدو حقيقة أن نيكسون كان أول رئيس دولة يعلن أنه سيحضر مراسم تأبين ديغول في كنيسة نوتردام في الثاني عشر من تشرين الثاني / نوفمبر 1970، وبالتالي ضمان حضور العديد من رؤساء الدول.

كنا نتعاطف ـ أنا ونيكسون ـ مع مسعى ديغول ليكون لفرنسا صوت مستقل في الدفاع والسياسة الخارجية. ولذلك كانت لقاءاتنا الأولى مع خليفته بومبيدو حارة ومثمرة. فقد كان بومبيدو حكيماً، واسع المعرفة، ومتوازنا، تابع سياسات ديغول من دون تعالي وتحفظ الرجل العظيم. علاوة على أن تحليل بومبيدو العام للشؤون الدولية كان مشابها تماما لتحليل نيكسون. كما قدم عونا كبيرا لتسهيل زيارتي السرية إلى باريس من أجل مفاوضات السلام حول فيتنام ـ دون أن يطلب، أو حتى يلمح إلى الحصول على شيء بالمقابل. اشتهر بومبيدو بموهبته في التعبير عن الحكم المأثورة بأسلوب بارع يوهم بالتناقض. فحين شرحت له بطريقة قانطة المأزق في المفاوضات الفيتنامية، واساني قائلا ببصيرته الثاقبة إن مشكلتي على المدى البعيد لن تكون الفشل بل النجاح: «أنت محكوم عليك بالنجاح». وحين ضغط عليه نيكسون في ريكافيك عام 1973 للإسراع في دراسة مبادرة «سنة أوروبا»، أجاب: «في الحمل لهو يمتع أكثر من الولادة».

«تآمر» عدد من الأحداث ـ بل الحوادث ـ ضد العلاقة الفرنسية ـ الأمريكية. فخلال زيارة بومبيدو الرسمية في شباط / فبراير 1970، تعرضت السيدة بومبيدو لاعتداء من قبل ناشطين يهود احتجاجا على بيع طائرات حربية فرنسية إلى ليبيا. ومع أن نيكسون بذل جهده لتخفيف الضرر الذي حصل عبر حضور حفل عشاء في نيويورك أقيم على شرف الرئيس الفرنسي، إلا أن بومبيدو لم يتمكن على الإطلاق من التغلب على شعور بالاستياء من أمريكا لازمه منذ ذلك الحين.

في عام 1972، أصيب بومبيدو بالسرطان. وأدى ما عاناه من الألم، والعلاج، وربما حتى الغضب من اضطراره للعمل قبل حلول الموعد النهائي في عمر مبكر نسبيا، إلى تراجع ما ميزه حتى ذلك الحين من توازن ليحل محله النزق وحدة الطبع اللذان لم يعرفهما قبلا.

تزامن ذلك مع الاختلاف الاستراتيجي حول سياسة الشرق الأوسط خلال حرب عام 1973، حيث لعب بومبيدو في مسارها دور المدافع عن مصالح أوروبا ضد سياسة أمريكا المنحازة لإسرائيل كما زعم آنذاك، إضافة إلى التعامل الاستفزازي مع أزمة الطاقة. هنالك سبب آخر للنزاع كمن في مبادرة «سنة أوروبا» ذاتها، التي شجعنا عليها بومبيدو نظريا في واقع الأمر، لكنه أخذ يفسرها ـ حين رأى حقيقتها

ـــ بوصفهـا تهديدا لزعامة فرنسا في القارة. أما وزير الخارجيـة الفرنسية الجديد، ميشيل جوبير، الذي انتقـل من وظيفة مغمورة مجهولة إلى قمة الشهرة، فقد أجج نيران الديغوليين، وبحلول الوقت الذي توفي فيه بومبيدو، تراجعت العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق.

عند هذه النقطة، حين بدا أن الديمقراطيات تعود إلى الجانب المظلم من التاريخ المتخم باقتتال الأخـوة الأعـداء، غير حدثـان مجرى الأمـور: الأول حدث بالصدفـة، حين استبـدل رؤساء حكومات بريطانيـا وفرنسا وألمانيا، حتى قبل استقالـة نيكسون. ففي آذار/ مارس 1974، هزمت حكومة رئيس الوزراء إدوارد هيث من قبل هارولد ولسون في انتخابات دفع إليها إضراب عمال المناجم. وفي فرنسا، توفـي بومبيـدو في الثاني من نيسـان / أبريل، وأوصلت انتخابات من مرحلتيـن أجريت في أيار/ مايو فاليري جيسكار ديستان إلى الإليزيه. أما في ألمانيا، فقد استقال المستشار ويلي براندت في السادس مـن أيار/ مايو، بعـد أن تحمل المسؤولية عن فضيحـة شملت اعتقال أحد مساعديـه بتهمة التجسس لحسـاب ألمانيـا الشرقية؛ في السادس عشـر من أيار / مايو، خلفه في منصـب المستشارية هيلموت شميدت.

هـذه المجموعة الجديدة والأكثر انسجاماً مـن الزعماء، اضطرت على الفور للتعامل مع أزمة الطاقة التـي تطلبت عملا مشتركا بصورة عاجلة، لأن مضاعفة تكتل الدول المنتجة لأسعار النفط أربع مرات في خريف عام 1973، شكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي في الديمقراطيات الغربية.

علـى عكس التحدي السوفييتـي، إذ لم تشكل أزمة الطاقة خطرا ماديا علـى بقاء الديمقراطيات، بل هـددت لحمتها الداخلية المعتمدة على إيمان شعوبها بالتقـدم الاجتماعي والاقتصادي المستمر. ونتيجة لذلـك، قامت الأحـزاب الشيوعية بمحاولة جادة للوصـول إلى السلطة في عدد مـن دول أوروبا الغربية ـ خصوصـاً إيطاليـا والبرتغال. لم يكن بمقدور أيـة ديمقراطية صناعية التعامل مـع الأزمة بمفردها؛ ولم تمتلك أي منها احتياطياً من الطاقة أو النظام المالي المؤهل للصمود أمام هجمة الدول المنتجة.

كانـت هناك حاجة لاستراتيجية مناسبة لحشـد قوى الديمقراطيات الصناعية للحفاظ على الطاقة، وإيجـاد نظام من الدعـم المتبادل لمقاومـة (أو ردع) فرض حظر نفطي جديد، وحمايـة النظام المالي العالمي من عواقب الانتقال الواسع النطاق للثروة المتولدة عن الارتفاع الهائل في أسعار النفط. استجابت إدارة الرئيس فورد للأزمة مع حلفائها، كما سنعرض في الفصل الثاني والعشرين. أما ميراث تلك الروح التعاونيـة فيشمل إنشاء وكالة الطاقة الدوليـة، وبرنامج الغذاء العالمي، ومجموعة الدول السبع (G-7)، واجتماعات القمة التي ترمز إلى وحدة، وفي أحيان كثيرة نجاح الديمقراطيات الصناعية.

يديـن التقـدم الذي تحقق بفضل كبيـر إلى الزعماء الرئيسييـن الذين استلمـوا السلطة عام 1974. وسنقدم فيما يلي توصيفاً لشخصياتهم بالترتيب.

هارولد ولسون وجيمس كالاهان:

تفعيل العلاقة الخاصة

فكـرة معاودة تكريس الجهود من أجل حقبة جديدة من التعاون الأطلسي أتت بسهولة أكبر إلى زعماء بريطانيـا العظمى. فقد تبيـن أن تحطيم هيمنة ألمانيا النازية على العالـم كان آخر خدمة جليلة قدمتها بريطانيـا فـي مسعاها للعب دورها التقليدي فـي المحافظة على توازن القوى العالمـي. وفي حين أن هذا الجهـد قد استنفد الجوهر المادي لدور بريطانيا العالمي التاريخي، إلا أن زعماءها أظهروا جرأة معنوية استثنائيـة عبـر الإصرار علـى لعب دور مستدام في صياغـة وتشكيل التوازن الدولي. ومـا لم يعد بإمكان بريطانيا تحقيقه من خلال وضع قوتها لوحدها في الميزان، سعت لانتزاعه عبر صياغة علاقة خاصة مع أقوى ديمقراطية في العالم.

كانـت الولايـات المتحدة القوة الحاسمة فـي تحقيق النصر، إلى جانب بريطانيـا، في حربين اثنتين اندلعتا في أوروبا في القرن العشرين. فالحسابات العقلانية الهادئة دعمت الروابط الوجدانية/العاطفية حيـن قررت بريطانيا، فـي اللحظة التي اقترن فيها النصر بالانحطاط النسبـي، ربط سياساتها بأمريكا لا بأوروبـا. ومـن أجـل التأكيـد علـى أن المسألة تتجاوز مجـرد التحالف، دعـت هذا الخيار بـ «العلاقة الخاصة».

لا يمكن إلا لمجتمع قوي ومتلاحم معنوياً القيام بهذه العملية البارعة المتمثلة في الحفاظ على الهوية عبـر التبعيـة الظاهرية. استطاع زعماء بريطانيا بكل حذق ومهارة حياكة شبكة من التعاون والتشاور عبر المحيط الأطلسي حول الشؤون الدبلوماسية، والاستراتيجية، والاستخبارية، والاقتصادية (بدرجة أقل)، استعاضـت عـن القوة بالنفـوذ. الدبلوماسية التقليدية تحقـق أهدافها عبر ثنائية الثـواب والعقاب. لكن العلاقـة الخاصة لا تملـك أيا من الوسيلتين. وبدلا من ذلك، أسسـت بريطانيا حقها في الاعتبار الخاص علـى الأداء، وعلى انضبـاط مستمر وحاذق وشامل وواسـع الانتشار، انتقل بهـدوء ودون ضجة من خلال عادات الألفة والحميمية المتنامية.

مـا كان للعلاقـة الخاصـة أن تبقى طيلة هذه المـدة أو أن تستمر حتى الآن (رغـم بعض الوهن الذي أصابها) لولا الجهود المشتركة لمجانسة المصالح البريطانية والأمريكية. ولو أذعنت بريطانيا باستكانة لما تفضله أمريكا، لانحدرت العلاقة الخاصة بسرعة إلى مستوى الاتكالية المربكة التي تضعف المعنويات، ووصلـت إلى حالـة سيئة يتعذر إصلاحها. فقد استمرت الحكومـات المتعاقبة من كلا الحزبين في تعزيز الروابط الوثيقة، مثلما قدر الرؤساء الأمريكيون، من كلا الحزبين أيضا، قيمة الجمع بين الكرامة والأهلية والكفـاءة التي أسهمـت فيها بريطانيا في المشـروع المشترك، من خلال حنكـة الدبلوماسية البريطانية وجديـة الجهـد البريطاني العسكري في آن معـا. وبعد عقدين تقريبا من الأحـداث الموصوفة هنا، كانت

القـوات البريطانيــة التي اشتركت في حرب الخليج عام 1991 هي الأضخـم والأشد فاعلية من بين قوات التحالـف؛ وعلى نحو مشابه، كانت بريطانيــا أول دولة عضو في حلف الناتو ترسل قوات برية إلى البوسنة عام 1993.

مـن ناحيــة أخرى، كانـت العلاقة الخاصة حيـن استلم فورد منصبــه، تواجه توترات حـادة لأسباب ذكرناها آنفا في هذا الفصل. ومن المفارقة أن عودة حكومة العمال إلى السلطة في آذار/ مارس 1974 ـ البعيدة نظريا عن الإدارة الجمهورية ـ هي التي وضعت نهاية للإحباطات المتبادلة.

حين خلف هارولد ولسون إدوارد هيث في رئاسة الحكومة، لم يتردد في استعادة العلاقة الخاصة. وكان قـد وصُـف لنا باعتباره متأثراً إلى حد كبير بالجناح اليساري من حزب العمال، وانتهازيا نوعا ما. لقد كان حجـم التزام ولسون بالعلاقة الخاصة هو الذي جعل مثل هذه الصفات ـ التي أكدها العديد من المراقبين المشهوريـن ـ لا تظهر على السطح أبداً عند تعامله مع الإدارتيـن اللتين عملت فيهما. إذ أثبت بأنه نصير متحمـس للتحالف الأطلسي ومؤيد بشـدة لصداقة بريطانيا مع الولايات المتحـدة. لم يكن لدينا أي سبب يدعونــا للشكـوى من نقص استقامته. صحيح أن ولسون لم يكن يخفي شكوكه فيما يتعلق بتورط أمريكا في فيتنام، إلا أننا لم نكن نتلقى سيلاً دافقاً من عبارات الدعم والتأييد من باقي الزعماء الأوروبيين.

افتخـر ولســون بامتلاك ذاكرة استثنائية مكنتــه من تذكر الموقع الدقيق للجمـل في صفحة الكتاب. ولربمــا لايعتبر المرء ذلـك مهارة يمكن إقحامها بسهولـة في الأحاديث غير الرسميـة، لكن ولسون تمتع ببراعـة هائلـة قادرة على خلق المناسبات التي تمكنه من إظهار هذه الموهبة. وللأسف، كأنما أراد القدر معاقبة هذا الفخر الروحي : فقد عانى من فقدان كلي تقريبا للذاكرة في أواخر أيامه.

حيـن عاد ولسون إلى الحكم في عام 1974 بصورة مفاجئة، مثلما لم يتوقع أحد هزيمته في انتخابات عـام 1970، بـدا وكأن طموحاته قد أشبعـت بواسطة نفس الفعل الـذي قلب خسارته السابقـة. إذ افتقد مـا ميـز فترة حكمــه الأولى من حماسة ونشاط وحيويـة. كان ذكياً ودقيقاً حين ينهمـك في أية قضية من القضايا، لكنه ترك أعباء التعامل اليومي مع الولايات المتحدة إلى وزير خارجيته (وخليفته الذي سرعان ما استلم منصبه) جيمس كالاهان.

وهكذا حين توقفت في لندن في أوائل عام 1974 لترسيخ علاقة العمل مع الحكومة البريطانية الجديدة، كان كالاهان المحاور الرسمي الرئيسي. إذ التقينا في مكتب وزير الخارجية الرحيب ذي السقف المرتفع في مبنى «وايت هول»، وكان أثاثه البسيط الأنيق مصمما لزمن لم يكن فيه تفوق بريطانيا العظمى بحاجة إلى تأكيد.

وظائـف الدولة في بريطانيــا جهاز غريب وحالة استثنائية. فكلما استلـم حزب جديد السلطة، يتغير الـوزراء فقـط، بينما يبقــى المسؤولون الآخرون كافة فــي مناصبهم. علاوة على ذلـك، ومن أجل تجنب

إغراءات الولاء أو الانحياز الحزبي، تختم سجلات الحكومة السابقة كافة، الأمر الذي يجعل من أمين عام الحكومة ـ وهو من كبار موظفي الدولة ـ منفّذ وبنك معلومات وذاكرة الحكومة الجديدة، وحين ينتهك رئيس الوزراء الجديد اتفاقاً دولياً سرياً دون قصد، فإن من مسؤولية أمين عام الحكومة تحذيره والتفاوض مع رئيس الوزراء السابق حول كيفية جعل السجلات المعنية متاحة له.

تبعاً لتجربتي الشخصية فإن النظام البريطاني يتعامل مع الفترات الانتقالية بهدوء غريب ورباطة جأش استثنائية. فحين استلم كالاهان منصب وزير الخارجية، استخدم نفس الحاشية التي كانت تعمل لدى سلفه المحافظ. وفي لقائنا الأول، تعرضت أنا ومساعدي في البداية لنفس «الوخزات» الانتقادية المهذبة التي ألفناها منذ عهد هيث والهادفة إلى التأكيد على إعطاء أوروبا الأولوية على قائمة اهتمامات السياسة البريطانية الجديدة. لكن كالاهان سارع إلى وقف كل ذلك: «سنعمل أنا وهنري معا. وإذا ما حصلت أية خلافات أعلموني، ولسوف أحلها بالتعاون معه».

جمع كالاهان شخصية ودودة مع حسن الفهم والتقدير. وشابه فورد في العديد من النواحي، رغم أنه عمل في المناصب الرسمية مدة أطول لكونه عضواً في الحكومة العمالية السابقة. كما اشترك الاثنان في طبعهما الهادئ والمرح، وكان كل منهما واثقا بنفسه أكثر من كونه مغرورا أو أنانيا. وليس من قبيل الصدفة أن يبقى الاثنان صديقين مقربين خلال العقدين التاليين لتركهما الحكم.

استلم كالاهان منصب وزير الخارجية في مرحلة متأخرة من العمر نسبيا، ولذلك تطور لديه إحساس قوي بقدراته الذاتية. لم يكن استراتيجيا ولا محنكا في علم السياسة الطبيعية (علاقات الدولة المتأثرة بالعوامل الجغرافية)، وقد عرف ذلك تماما. ولم يكن بحاجة لهما نظرا لأن الخطوط الأساسية للسياسة البريطانية محددة ومستقرة مسبقا في ذهنه. ولهذا قنع بترك أمر التخطيط العريض للاستراتيجية لنا، وكان حين تدعو الضرورة يحقن مقاربتنا بجرعات منشطة من الآراء الصائبة والأحكام الحصيفة. وحين تصل الأمور إلى حد الخلافات التكتيكية، يصبح كالاهان قاسيا لا يلين، حيث يغمرنا بالبهجة والمرح في حين «يقصفنا» خبراؤه المهرة بالمعلومات والتعليمات المصممة لدفعنا باتجاه ما تفضله بريطانيا.

لا تأتي الثقة إلي بصورة عفوية. لكن كالاهان استطاع اكتساب ثقتي عبر صحة آرائه وحصافة أحكامه، واتزانه الهادئ وقت الأزمات، وحنكته العملية. لم يستحضر على نحو محدد العلاقة الخاصة؛ لكنه أعادها إلى الحياة بواسطة مسلكه. بدأت أعتمد اعتمادا شديدا على آرائه ومحاكمته العقلية، خصوصاً فيما يتعلق بالتكتيكات، لا بسبب ابتكارها لأية نظرية مجردة للعلاقات الأنغلو ـ أمريكية، بل لأنها كثيراً ما آزرت السياسة الأمريكية.

استفدت أيضا من حكمته على الصعيد الشخصي. فبعد ما سمي بـ «مذبحة الهالوين» (بين 31 تشرين الأول/ أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1975)، حين طرد فورد وزير الدفاع جيمس شلسنجر، وأعفى

وليـام كولبـي من منصبه؛ مديراً لوكالة المخابرات المركزية، وألغـى منصبي المزدوج؛ مستشاراً للأمن القومـي وزيـراً للخارجية، اتصـل بي كالاهان هاتفيا (انظـر الفصل 27). فقد عـرف أن قرار فورد كان منطقياً، لكن خسارة السلطة ظاهرياً في واشنطن يمكن بسرعة أن تتحول إلى خسارة فعلية واقعية. لا بد أننـي أفكـر بالاستقالة، حسبما قال: «لكن المرء لا يستقيل بسبب المكانة أو المنصب، فإن فعلت فلسوف تدمر ما تناضل من أجله. الاستقالات لا تتم إلا من أجل المبدأ». وحين فكرت بما قال، وافقته الرأي.

تـردد صدى الروح المخيمة على علاقتنا في تعليماتي إلى مساعـد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، وليم بوفوم، في الرابع والعشرين من تموز/ يوليو 1974، وهو يستعد لحضور المفاوضات اليونانية ــ التركيـة حول أزمة قبرص التي ترأسها كالاهان. طلبت مـن بوفوم، كما ذكرت آنفاً، أن يشارك كالاهان بكل ما لدينا من معلومات ويدعمه إلى أقصى حد: «لا يضرنا قيام البريطانيين بلعب دور في شرق البحر المتوسط».

هيلموت شميدت وهانز ديتريش غينشر:
التحالف والتوحيد

لعـب التاريـخ خدعة قذرة مع هيلموت شميدت. ففي حين انصـب اهتمامه على العمارة، والموسيقى، والاقتصاد السياسي، إلا أنه كان من أوسع زعماء ألمانيا في حقبة ما بعد الحرب معرفة واطلاعاً. إضافة إلى أنه امتلك تلك السجية الخاصة التي تسم الزعيم العظيم الذي يزداد كبراً وحكمة أمام التحدي. لكن رجـالات الدولـة لا يحتاجون فقط للمعرفة الواسعة والشخصية المتميـزة لبلوغ شهرتهم العظيمة، بل هم بحاجة أيضا لأن يسعدهم الحظ بالفرصة المناسبة للاستجابة بعمل بطولي. لقد تمتع شميدت بالصفات والسمـات الجوهرية، لكن التاريخ لم يمنحه الفرصة لتحقيـق الأهداف القصوى والمهمات الكبرى. فمن بيـن أسلافه، سوف يذكر التاريخ لكونراد اديناور على أنه حّـول ألمانيا المهزومة من دولة مستسلمة دون قيـد أو شـرط إلى عضو كامل العضوية في التحالف الغربي؛ ولويلـي براندت على أنه عقد المصالحة بين ألمانيا والدول في شرق أوروبا؛ ولهيلموت كول أنه وحّد ألمانيا. لكن شميدت لم تتح له مطلقاً فرص مماثلة. فقد أدار شؤون بلاده بذكاء ومهارة، بل حتى بنبوغ وموهبة متميزة، إلا أنه لم يُمنح الفرصة لتكرار الدراما التي مثلها براندت أو لتحقيق ما أنجزه كول.

كان قـدر شميـدت أن يجسد فترة انتقالية علـى العديد من المستويات المختلفـة: بين ماضي ألمانيا بوصفهـا دولة محتلة ومقسمة وبيـن مستقبلها بوصفها أقوى أمة في أوروبا؛ وبين تهوسها بالأمن وحاجتها للإسهـام فـي بناء نظام اقتصادي عالمي جديد؛ وبين التزام حزبـه (الديمقراطي الاجتماعي) المتأخر بالتحالف الأطلسي ومعاودة ظهور بعض ميوله القومانية المبكرة، أو حتى المحايدة. قاد شميدت السفينة الألمانيـة عبر هذه الميـاه الضحلة بكل حكمة وحذق ومهارة. كان الزعيم الأوروبي الذي تمتع بأفضل فهم

للتبعات والمضامين السياسية والاجتماعية لأزمة الطاقة. ولأنه خدم وزيراً للدفاع، امتلك قدرة غير عادية على فهم الأخطار السياسية الكامنة في التفوق النووي السوفييتي على أوروبا.

لكن الطاقة ليست سوى واحد من تلك المواضيع الأكثر اتصالا بتمظهرات الكفاءة لا العظمة، إضافة إلى أنه في أعقاب حرب فيتنام، لم يعد الدفاع موضوعاً سائداً. تبنى شميدت سياسات حكيمة فيما يتعلق بهذه المواضيع كافة. لكنه خسر السلطة عام 1982 – بعد سنة تقريبا من فوزه بالانتخابات ـ لأن حزبه لم يعد على استعداد لتأييد نشر الصواريخ الأمريكية في أوروبا، ولأن شريكه في الائتلاف الحكومي، الحزب الديمقراطي الليبرالي الحر، تخلى عن الحكومة المشتركة بعد أن استشعر تراجعا في قاعدة شميدت من الناخبين.

دخل شميدت معترك السياسة باعتبارها اهتماماً ثانياً بالنسبة له، أما اهتمامه الأول فتركز على العمارة وتخطيط المدن. ولو امتلك ما يكفي من المال عند نهاية الحرب العالمية الثانية لمتابعة دراساته التي تستهلك كل وقته، لكرس طاقته الاستثنائية وذكاءه اللماح على الأرجح لإعادة بناء مدن ألمانيا التي دمرتها الحرب. وكما حدث، اختار شميدت الاقتصاد السياسي، الأقل تكلفة ـ وهو ما دفع محاوريه في السنوات اللاحقة لإبداء الأسف له بين الحين والآخر حين يضطرون لسماع خطب عميقة التفكير لكن مطولة ولجوجة منه.

انضمام شميدت في نهاية المطاف إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي فرضه قبل كل شيء مسقط رأسه. ونظراً لأن هامبورغ ظلت معقلاً ديمقراطياً اجتماعياً معظم سنوات القرن العشرين، فإن العضوية في حزب آخر سوف تحصره في أدوار المعلق أو المراقب غير المناسبة لمزاجه الفاعل الناشط. فيما بعد، قيل غالبا إن شميدت سيكون أكثر سعادة (ربما يتمكن من البقاء في الحكم فترة أطول) لو كان عضوا في حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الأكثر محافظة. هنالك شيء من الصحة في هذا الرأي، نظراً لتوجهه المؤيد للسوق الحر، والدفاع القوي، وولائه للتحالف الأطلسي (على الأقل خلال فترة حكمه).

في مسعاه الباحث باستمرار عن الحقيقة عند التعامل مع عدد كبير من المشكلات التي جذبت انتباهه، كان شميدت يدافع عن النتائج التي استخلصها أمام كل المحاورين والقادمين الجدد، بمن فيهم أولئك الأعضاء في حزبه. لهذا لم يكن على الدوام محاوراً مفضلاً، وفي النهاية أسهم ذلك في سقوطه. لكن ما يريح أيضاً أن بالإمكان التأكد من أن آراء شميدت لم تتصل قط بالمكاسب الشخصية أو المصالح الوطنية الضيقة.

عند محاورته، ينوس شميدت بين الصمت والهذر: فهو يصمت حين يتعلق الموضوع بالأمور الشخصية، ويكثر الكلام حين يتحول إلى القضايا السياسية أو الفكرية. لم يكن موهوبا في أحاديث اللغو والكلام الفارغ ولا صبر له عليها. وحتى تقديم المعلومات بطريقة مفهومية محضرة بعناية يمكن أن يواجه

بصمت تأملي. لكن من المرجح أن يرجع شميدت إلى الموضوع في اللقاء التالي وبطريقة تظهر أنه فكر به مليا. وبالرغم من أنه قد يصبح جافا، بل حتى فظا، إلا أنه مبالغ في مشاعره العاطفية وإخلاصه ـ المؤثر غالباً ـ لأصدقائه. وبرغم علمه التام بأن الأجيال القادمة ستحكم على رجالات الدولة تبعا لمنجزاتهم، إلا أنه ألح بإصرار على أن الإيمان الأخلاقي الراسخ هو الشرط المسبق للإنجاز السياسي الهادف: «السياسة بدون ضمير تميل باتجاه الإجرام. أنا أفهم السياسة بوصفها فعلا براغماتيا لتحقيق غايات أخلاقية» كما قال في إحدى المناسبات[3].

على وجه العموم، بقيت الجمهورية الاتحادية حالة خاصة داخل التحالف الغربي. وكانت في السبعينيات، وهي مدركة لتقسيم ألمانيا، والشك الكامن لدى جيرانها، والقوة السوفيتية، والوضع الخطر لبرلين، شديدة التدقيق والاهتمام بتقليص حجم المخاطر التي تحدق بها وتحديد آفاق سياستها بكل عناية. أما النصف الغربي الحر من برلين، العاصمة السابقة لألمانيا، فقد كان واقعا في عمق أراضي دولة تدور في فلك السوفييت، أي جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وواجه حلفا الناتو ووارسو بعضهما بعضا على طول خط التقسيم الفاصل بين الدولتين الألمانيتين. ولو اندلعت الحرب بينهما لكان في حكم المؤكد أن تدمر ألمانيا ويهلك القسم الأعظم من سكانها.

كان من المتوجب على أي مستشار لألمانيا أن يقود السفينة بأقصى قدر من الحذر والعناية. وتطلبت الجمهورية الاتحادية تعبيرات وأفعالاً خاصة لتطمينها: من الولايات المتحدة ضد تهديد الغزو السوفييتي، ومن فرنسا لمغالبة العزلة السياسية في أوروبا. وسيدفع الرأي العام أي مستشار للمجاهرة والإقرار بهدف توحيد ألمانيا، بالرغم من عدم مشاركة أي من حلفائه ـ ناهيك عن الدول في شرق أوروبا ـ بمثل هذا الهاجس. وفي الحقيقة، فإن معظم الحلفاء فضلوا بقاء ألمانيا مقسمة. لذلك كان على مستشار ألمانيا معايرة وتفحص تحركاته بدقة بحيث يحافظ على الدعم الشعبي من دون المخاطرة بعزلة تفرض ذاتياً وسببت في العديد من المآسي لألمانيا في القرن العشرين.

طبق شميدت هذا الفعل التوازني بمهارة كبيرة وإنسانية عميقة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأطلسية. وبالرغم من أن توحيد ألمانيا يبدو ـ مثل كل النتائج ـ أمراً محتوماً حين نراجع أحداث الماضي، إلا أنه لم يكن أمراً بدهياً أو حتى بعيد الاحتمال بالنسبة للزعماء السياسيين في السبعينيات (ولا حتى في الثمانينيات، إلى أن اقتربت الواقعة منهم). ومثلما يعجب الكثيرون اليوم بويلي براندت، كذلك فإن معظم الزعماء الأوروبيين آنذاك وجدوا في أسلوب شميدت الهادئ المتزن ما يطمئنهم، خصوصا إحجامه عن التضحية بروابط ألمانيا الأطلسية والأوروبية لصالح أهدافها الوطنية، التي اعتمدت على فكرة تطورت في الاتحاد السوفييتي تشير إلى أن تأثير الجمهورية الاتحادية سيكون هامشيا، إن كان لها أي تأثير على الإطلاق. أقام شميدت روابط وثيقة مع جيسكار ديستان وكان مؤيدا متحمساً لتوحيد أوروبا، وداعية

أصبح في السنوات اللاحقة أكثر صرامة في الجهر بآرائه بعد أن خاب أمله على نحو متزايد بالولايات المتحدة. وخلال ولاية فورد، أبقى على عواطفه الأوروبية والأمريكية متوازنة.

ولأنه عمل وزيرا للدفاع (1969 ـ 1972)، لم يكن تزايد الأسلحة النووية على جانبي الستار الحديدي بعيداً عن ذهن شميدت. فقد كانت هذه الأسلحة تثير اشمئزازه، لكنه لم يشكك مطلقاً بحقيقة اعتماد ألمانيا عليها فيما يتعلق بالدفاع عن نفسها. هذه الازدواجية سوف تعذب شميدت طيلة الفترة المتبقية التي قضاها في الحكم.

في عام 1977، تولت وحدة «كوماندوس» ألمانية القيام بهجوم جريء لإنقاذ مجموعة من الرهائن الألمان الذين احتجزوا على متن طائرة اختطفها عدد من الإرهابيين العرب إلى مقديشو عاصمة الصومال. وبعد بضعة أسابيع، روى لي شميدت عن التبريح الذي عاناه خلال الساعات التي سبقت إعلامه بنجاح الهجوم دون خسائر. فإن أحس بمثل هذا القلق العميق حول حياة ست وثمانين من الرهائن وأفراد وحدة القوات الخاصة، كما قال متأملا، فكيف سيقدر على إقناع نفسه بتطبيق استراتيجية حلف الناتو التي تشمل استخدام الأسلحة النووية؟ ومع ذلك، حين أزف الوقت لاتخاذ القرار بشأن نشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى في ألمانيا، تغلب شميدت على عواطفه الوجدانية لتنفيذ ما اعتبره ـ فكرياً ـ واجبه تجاه الغرب ـ على الرغم من معارضة الأغلبية في حزبه. وتحولت القضية إلى سبب مباشر أدى لسقوطه عن سدة الحكم.

خلال عهد إدارة الرئيس فورد، لم يكن هم شميدت الرئيسي ينصب على الاستراتيجية النووية، بل على تأثير أزمة الطاقة في سعادة ورفاه واستقرار الغرب على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. كان مقتنعا بأن العمل الجماعي من قبل الديمقراطيات الصناعية هو وحده القادر على تفادي انهيار النظام الاجتماعي في حقبة ما بعد الحرب. ولعب شميدت، بوصفه وزيراً للمالية، دوراً فاعلاً في إنجاح مؤتمر الطاقة في واشنطن عام 1974 ـ الذي كان بمثابة الخطوة الأولى على طريق إنشاء وكالة الطاقة الدولية كهيئة تنسيقية لردود أفعال الديمقراطيات الصناعية تجاه أزمة النفط. ومن أجل ذلك، اتهم وزير الخارجية الفرنسي آنذاك ميشيل جوبير شميدت بخيانة الوحدة الأوروبية ـ وهي تهمة مؤلمة لشخص يؤمن إيمان شميدت الحماسي بالوحدة الأوروبية. وخلال عهد إدارة فورد، كما سنرى، تعاظم تأييد شميدت القوي للجهود الأمريكية الهادفة لحث الأمم المستهلكة الرئيسية على اتخاذ إجراءات مشتركة في مواجهة تكتل الدول المنتجة للنفط بقوة أكبر.

في ذلك الوقت، اعتبر شميدت التعاون مع الولايات المتحدة أمراً لا غنى عنه لأسباب سياسية ومعنوية/ أخلاقية في آن معا. وخلال زيارته الأولى لواشنطن باعتباره مستشاراً، ألقى على فورد محاضرة مطولة لا تتصل بأي بند معروف على جدول الأعمال الأوروبي ـ الأمريكي، بل دارت حول الأزمة المالية التي كانت

تعصف آنئذ بمدينة نيويورك. وقدم الحجة على أن نيويورك، مركز العالم المالي، لا يمكن السماح لها بالانزلاق إلى مهاوي الإفلاس ـ في لحظة من القلق العام حول النوازع والميول الأمريكية. لأن ذلك سوف يسرع الانجراف نحو حالة من الهلع، وتدهور الثقة بالولايات المتحدة. قبل فورد نصيحة شميدت ـ أو بالأحرى، توصل إلى نفس النتيجة بشكل مستقل. وكانت بداية لصداقة دائمة بينهما.

حين كان فورد في الحكم، لم يُفَوت شميدت أية فرصة لإظهار ثقته بالولايات المتحدة. وحين كنت ـ أنا والرئيس ـ نعلم شميدت بتفاصيل اتفاقية فلاديفوستوك، كان شميدت يطرح أسئلة استقصائية مهمة تدل على معرفته الواسعة. وحين حاولنا دحض اتهامات السيناتور جاكسون بأننا أهملنا المصالح الأمنية الأمريكية والحليفة، قاطعنا شميدت قائلاً: «لستم بحاجة لطمأنتنا. فليست لدينا أية شكوك».

بالنسبة لشميدت، كانت الأهمية المركزية للولايات المتحدة – آنذاك – عبارة عن قضية أخلاقية. ففي إحدى المرات حين كنا نتبادل بعض التأملات السوداوية كصديقين وأكاديميين سابقين حول أشكال الحكم في الديمقراطيات الغربية، قاطع شميدت الحديث قائلاً: «كل ما تقوله هنا لا يجب أن نكرره إلا أمام أعز أصدقائنا. إن الكثير يعتمد على أمريكا بحيث لا يجب التشكيك بقدرتها على حل مشكلاتها».

فيما بعد، أغضبته مصادماته مع خليفة فورد إلى حد أنه خالف نصيحته بعدم التشكيك بقدرة أمريكا على حل مشكلاتها. وازداد انتقاده للسياسة والمؤسسات الأمريكية. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وزوال التهديد العسكري لألمانيا، بدأ يعطي (وقد اعتزل السياسة) الصداقة مع فرنسا الأولوية على العلاقة مع أمريكا. لكنه حين كان في الحكم، اعتبر دعامة أساسية للروابط الأطلسية الوثيقة، والشعوب الحرة تدين بفضل كبير لمساهماته الجوهرية المادية والمعنوية.

إن صفات وخصال وزير خارجية شميدت، الرجل المهيب هانز ديتريش غينشر، تكمل سماته وسجاياه. مقاربة شميدت مفهومية/ نظرية، وغينشر تكتيكية/ عملية. شميدت كان تأمليا، وكان غينشر عملياً بشكل متفوق. شميدت جعل قضايا ألمانيا الخاصة تابعة للتحديات العالمية والأوروبية، في حين نزع غينشر إلى عكس هذه الأولويات.

لقائي الأول مع غينشر تم في حزيران / يونيو 1974، بعد شهر من استلامه منصب وزير الخارجية (شغل سابقا منصب وزير الداخلية). تقابلنا في باد رايخنهول في الطرف الجنوبي من بافاريا، وجرى اختيار هذا المكان لأن نيكسون سيتوقف لمدة يوم واحد لأخذ قسط من الراحة في شلوس كليسهايم قرب سالزبورغ وهو في طريقه إلى الشرق الأوسط. وبالرغم من أن فهم غينشر للسياسة الخارجية في تلك الأيام المبكرة من استلامه المنصب الذي عمل فيه مدة طويلة يمكن وصفه في أفضل الحالات باعتباره ناقصاً، إلا أنه كان واثقاً بنفسه إلى حد استثنائي. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقد في ذلك الصباح بالذات (11 حزيران/ يونيو)، رددت على الاتهامات بالتجسس على المكالمات الهاتفية (المتصلة بقضية «ووترغيت»)

بالمطالبة بإجراء تحقيق بواسطة لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس وعرضت الاستقالة إن لم تبرأ ساحتي[4]. أما غينشر فلم يشر إلى المؤتمر الصحفي ولا إلى قضية «ووتر غيت»، وتعامل مع مثل هذه الأحداث ـ كحال معظم الأوروبيين ـ وكأنها داء أمريكي مقتصر على الولايات المتحدة يتعذر فهمه. وبدلاً من ذلك ركز اهتمامه على إزالة الفضلة الباقية من التوترات حول مبادرة «سنة أوروبا»[5].

خلال السنوات الثلاث التالية، عملنا أنا وغينشر معاً بشكل وثيق. فقد تعاظم تضلعه من السياسة الخارجية بسرعة مدهشة. وبعد أن تركت منصبي، ارتقى ليصبح وزير الخارجية المهيمن في أوروبا، نتيجة قوة ألمانيا طبعاً، ولكن السبب يرجع أيضا إلى قدراته الذاتية. بدأت أكن احتراما كبيرا لهذا الرجل الذكي، المخلص، الذي يعاني من بعض نقاط الضعف: عاطفي متحمس في قناعاته الراسخة لكنه يحاذر من المواجهات الصدامية؛ حساس تجاه محاولات التشهير بدوافعه لكنه ميال إلى المناورات التي تستدعيها. لم أوافق دائماً على أساليب غينشر التكتيكية، لكنني احترمت أهدافه، وقدرت ولاءه وإخلاصه، حتى نزعته العاطفية، التي نما بواسطتها صداقاته الشخصية.

قارب غينشر أهدافه بأسلوب موارب إلى حد أن حركاته المعقدة عتّمت من حين لآخر على الغرض الذي تسعى إليه، ولربما كان هذا قصده. هناك خطر يتمثل في أن أسلوب غينشر، إن اتبعه من هو أقل حنكة وبراعة، قد يرتقي إلى مرتبة المناورة بين طرفين، لو لم يحذف انهيار الاتحاد السوفييتي تلك الفرصة على الأقل مؤقتا. وحقيقة أن هذا التأثير هو نتاج لفرد مثّل حزباً صغيراً ثالثاً تزيد من الإعجاب بشخصية غينشر القوية.

أصبح غينشر وزيراً للخارجية لأن حزبه الصغير، الحزب الديمقراطي الحر (الذي نادرا ما نال أكثر من 8 % من الأصوات) قد غدا عنصرا لا غنى عنه لأي من الحزبين الكبيرين (الديمقراطي المسيحي أو الديمقراطي الاجتماعي) حين يحاول تشكيل الحكومة. ولهذا السبب شغل غينشر منصب وزير الخارجية في حكومتي شميدت وكول معا. وفي الحقيقة، ما كان بمقدور كول أن يصبح مستشاراً لو لم يغير غينشر ولاءه من جانب لآخر في منتصف الفترة البرلمانية بعد انتخاب حزبه بوصفه شريكا في الائتلاف مع شميدت.

فالطريقة التي فعل بها ذلك تعلمنا الكثير عن مهارة غينشر التكتيكية. فبعد سنة تقريبا من الانتخابات التي خاضها إلى جانب شميدت، أخبرني غينشر بأنه إذا لم يغير الحزب الديمقراطي الحر تحالفه فإن الناخبين سوف يستنتجون أن حزب غينشر الذي خاض غمار ثلاثة انتخابات متعاقبة متحالفاً مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي، هو في الواقع جزء من الديمقراطيين الاجتماعيين ولذلك لن يكون ثمة سبب يدعو لخط منفصل في الانتخابات. وفي سبيل إحباط ذلك بشكل مسبق، لابد من الائتلاف مع الديمقراطيين المسيحيين. لكن هذا الانتقال يسبب معضلة رئيسية: فإن حدث في وقت قريب جداً

مـن الانتخابـات الأخيرة سوف يبدو مثيرا للسخرية؛ وإن جاء قـرب الانتخابات القادمة، فإن الاضطراب المصاحـب للانتقـال من جانب لآخر قد يلحق ضـرراً مميتاً بالحزب الديمقراطـي الحر. واختار غينشر اللحظـة المناسبـة بدقة ــ أو استجاب لضغوط زميله، أوتـو لامبسدورف ـ لإنقاذ حزبـه على الأقل طيلة العقد التالي.

الثمن الذي توجب على ألمانيا دفعه بسبب تأخرها النسبي في الظهور على أنها دولة وطنية، تمثل في الافتقار إلى تراث يحدد المصلحة الوطنية. لم تحل هذه المشكلة في التاريخ الحديث سوى مرتين اثنتين ـ بواسطة أوتو فون بسمارك بعد تشكيل ألمانيا الموحدة بين عامي 1871 ـ 1890، وبواسطة كونراد إديناور وخلفائـه فـي أعقاب الحرب العالمية الثانية. ونظراً لأن ألمانيا تجـاور أكبر عدد من الدول في أوروبا، لم يكن لديها سوى هامش خطأ بسيط. فقد كانت أقوى من أية دولة مجاورة بمفردها لكن أضعف من ائتلاف يجمـع جيرانها كلهم. لذلـك كان الشعور بتهديد مواجهـة تحالفات معادية موجـوداً بشكل فطري وتحول إلـى كابوس لسياسة ألمانيا الخارجيـة. ومما يثير السخريـة أن محاولة ألمانيا تحطيـم هذه التحالفات الأولية عبر التهديد أو الابتزاز قبل الحرب العالمية الأولى، أصبحت نبوءة تحقق ذاتها بحيث جعلت انبثاق تحالفات معادية أمراً محتوماً تقريباً.

اختـار بسمـارك البراعة الحاذقة سبيـلاً للخروج من هـذه المشكلة المحيرة. ومن أجـل إحباط أية محاولـة لتشكيل ائتلافات معاديـة، ناور لإقامة سلسلة من التحالفـات والمشروعات بحيث تحظى ألمانيا علـى الدوام بخيارات أكثر عدداً من تلك التي يملكها أي منافس محتمل. أما اديناور وخلفاؤه فقد اختاروا الموثوقية. وتبعا لمنطق اديناور، فإن مسلك ألمانيا في الحقبة النازية قد أفرز الكثير من الشكوك بالأسلوب البسماركي للمرونة المتجردة عن الأخلاق بحيث يصعب تحمله، وأن الميول الرومانسية للذهنية الألمانية كانـت، فـي كل الأحوال، ضـارة بالإحساس بالانسجـام والاتساق الذي حظي بأهميـة جوهرية في مقاربة بسمـارك المنطلقـة بصورة حرة. أما حل اديناور فقد اعتمد على تبديد إغراءات ألمانيا البسماركية عبر الالتزام الصارم باللحمة الأطلسية، ومن ثم الأوروبية فيما بعد.

حيـن ظهر غينشر في المشهد، سعى لتحريـر الجمهورية الاتحادية مما اعتبره قيوداً صارمة وجامدة في مقاربة اديناور. وخلال الفترة الحاسمة التي أدت إلى توحيد ألمانيا، لربما اقترحت الحكمة الحصيفة أن تنتظـر ألمانيـا بهدوء وهمود إلى جانب حلفائها حتى الانهيار النهائـي للإمبراطورية السوفييتية. لكن مثـل هـذا المسار كان سيعني اختفـاء توحيد ألمانيا مـن «الأجندة» الدولية، لأنه لا يوجـد من بين حلفاء ألمانيـا من يعتبر توحيدها بمثابـة مصلحة وطنية مهيمنة. ولم يكن بمقدور أي وزير خارجية ألماني تبني مثل هذه السياسة الهامدة، ناهيك عن أي من الذين تعود أصولهم إلى ألمانيا الشرقية، مثل غينشر، الذي لم تبعد عواطفه كثيرا عن مسقط رأسه في هاله.

في واقع الأمر، تعزز ذكاء غينشر التكتيكي بالتزام متحمس بالتحرير النهائي لوطنه ألمانيا الشرقية. ولربما تعجب زملاؤه وتساءلوا كيف يمكن لمثل هذا الوزير الذي يبدو عمليا / واقعيا أن يتشرب بهدف أقر الكثيرون منا بأنه مجرد تحد يواجه المستقبل البعيد. لكن غينشر أقنعنا بتقديم وعد بمرافقته إلى بلدته بعد توحيد ألمانيا. وأنا أدين لهذا التعهد بزيارة مؤثرة إلى هاله، مع ميخائيل غورباتشوف وغينشر بعد سنة من التوحيد. لم يكن من المتوقع أن يتحقق الوعد الذي قطعته في وقت قريب. ولا بد أن غورباتشوف قد وافق لاقتناعه بأنه في موقع يؤهله لمنع تنفيذ التعهد. لكن ها نحن في هاله معا، لأن إيمان غينشر عكس في النهاية واقعاً حقيقياً أكثر عمقاً من تقويماتنا العملية[6].

من المؤكد أن التاريخ سيعطي علامات عالية للبراعة المحنكة في إنجاز توحيد ألمانيا بينما بقيت راسية في علاقاتها الأطلسية. معظم هذه الإنجازات تعود إلى استراتيجية كول الشجاعة. لكن إسهام غينشر لا غنى عنه. فقد كان ملزماً بإدارة الدفة عبر ممرات ضيقة بين القوى العظمى ومجموعة من الدول المجاورة التي تملؤها الشكوك. لم يفقد قط رؤية حقيقية أن ألمانيا، إذا اتبعت سياسة مبالغة في السلبية والهمود، سوف تخاطر بالتعرض للعواصف التي تجتاح مركز القارة. لكن إن غالت سياستها في الفاعلية والنشاط، فلربما تضاعف من حجم وخطر هذه العواصف. فإذا ضغطت الجمهورية الاتحادية بإلحاح من أجل التوحيد، فلربما تبعث من جديد الخوف من القومية الألمانية. لكن لو كيفت سياستها بالكامل لتناسب سياسة حلفائها، فلربما لن تتم الوحدة أبدا. أبحر غينشر بين هذه التيارات المتلاطمة بحذق ومهارة استثنائيتين، محققاً لبلاده النفوذ والمكانة والاعتبار بشكل تجاوز حسابات القوة النسبية.

فاليري جيسكار ديستان ـ فرنسا:

حليف يناصر أم ناقد يزعج؟

حين أصبح فاليري جيسكار ديستان رئيساً لفرنسا في أيار/ مايو 1974، ورث «أجندة» طويلة من الخلافات الفرنسية ـ الأمريكية. كان لكل من الطرفين أسباب عديدة للشكوى من الآخر. فقد عارضنا التكتيكات الفرنسية من جانب واحد ـ حول أوروبا، والشرق الأوسط، وسياسة الطاقة. كما اتهمنا الفرنسيون بعدم الحساسية تجاه همومهم الوطنية، والتدخل في عملية توحيد أوروبا بكل ما تتصف به من هشاشة وضعف، وبامتلاك دافع عام للهيمنة.

كانت الخلافات حول السياسة أقل من الخلافات حول القضية الأعمق والفلسفية في جوهرها، ألا وهي كيفية التعاون بين الأمم. الساسة ورجال الدولة الأمريكان يؤكدون عموما، وهم ورثة مبدأ ولسون، أن التحالفات تصل إلى حد تكوين آلية الاشتراك في حمل الأعباء، نظراً لأن مصالح واهتمامات الديمقراطيات متناغمة أصلا. فكل حليف يتولى القيام بجزء من المهمة العمومية، ولذلك يصبح اجتماع التشاور بين الحلفاء مشابهاً للقاء حملة الأسهم في شركة ذات ملكية عامة حيث النفوذ يعكس حجم رأس

المال المستثمر. لقد نزع الزعماء الأمريكيون للزعم بأن التوترات عبر الأطلسية ناتجة بشكل رئيسي عن عدم التساوي في القوة ولسوف تختفي حالما تكتسب أوروبا القوة واللحمة والتماسك ـ ومن هنا كان الميل الأمريكي لاعتبار الوحدة الأوروبية وسيلة لزيادة التعاون بين دول شمال الأطلسي.

لا يوجد ما يؤيد هذه المقاربة في تاريخ فرنسا الدبلوماسي على مر القرون. فمنذ ريشليو في القرن السابع عشر على أقل تقدير، اهتدت الدبلوماسية الفرنسية بمبدأ الثواب والعقاب. إذاً إن فرنسا ـ تقليديا ـــ أقل اهتماماً بآلية التشاور مقارنة بخيارات الأطراف المعنية في كل مرحلة من العملية الدبلوماسية. ومن وجهة النظر الفرنسية، يعادل موقع الأقلية/الدونية الدائم في العالم السياسي مرتبة التنازل عن الحق. إن القدرة على رفض التعاون هي التي تحدد حجم نفوذ الدولة. وبالتالي كان رد فعل الدبلوماسية الفرنسية آلياً (كالفعل المنعكس الشرطي) تقريبا حين طُلب منها التعاون مع قوة متفوقة عليها. وبدلا من إعطاء الحليف الأقوى دوراً قيادياً، أصبح هدفا لجهد منهجي يحاول تقليص تفوقه وبالتالي قدرته على فرض حلول، وهو موقف أوجزه ديغول بأسلوب بليغ:

> الإنسان «المحدود بطبيعته لاحد لرغباته». لذلك فإن العالم متخم بالقوى المتعارضة. الحكمة الإنسانية نجحت في أغلب الأحيان بالطبع في منع هذه المنافسات والعداوات من الانحطاط إلى مرتبة الصراعات الدموية الإجرامية. لكن تنافس المساعي والجهود هو شرط الحياة.. في التحليل النهائي والدائم، لن يجد العالم السلام إلا في التوازن وحده[7].

> تبعا لرأي فرنسا، لا تقدم الأمم تضحيات مشتركة من أجل التشارك في تحمل الأعباء (خصوصاً تلك التي يحملها الآخرون مسبقا)؛ بل تشترك في حمل الأعباء في سبيل تحقيق هدف سياسي مشترك. وأوروبا الموحدة تدرك باعتبارها وسلة أداتية لتحقيق الأهداف الأوروبية المتميزة ولتقليص نفوذ أمريكا العالمي.

> كانت إدارة نيكسون، المنفتحة على سياسة مؤسسة وفقَ المصلحة الوطنية، على استعداد للتعاون مع فرنسا المصرة على اتخاذ قراراتها الوطنية بنفسها. لكن بحلول الوقت الذي ظهر فيه فورد في المشهد، زاد بومبيدو المريض، مدفوعا بتشجيع وحث جوبير والانزعاج والقلق من بعض التكتيكات الأمريكية، زاد من ربط الاستقلال الذاتي بالمواجهة. فقد فصلت فرنسا نفسها بشكل استعراضي عن الولايات المتحدة خلال حرب الشرق الأوسط؛ ورفضت الانضمام إلى الديمقراطيات الصناعية الأخرى في تعاونها حول أزمة الطاقة؛ وحاولت حشد أوروبا خلف دبلوماسية شرق أوسطية اعتبرناها ضارة بعجلة السلام الجارية؛ وعرقلت مختلف مبادراتنا ضمن «سنة أوروبا».

في الحقيقة كانت الدبلوماسية الفرنسية تنوس بين السعي للحصول على اعتراف بفرنسا كند لأمريكا (ضمن «مجلس إدارة» للقوى العظمى)، كما طرحه ديغول لأول مرة، أو تنظيم أوروبا الموحدة لتكون بمثابة ثقل مقابل لأمريكا. أذكر أن وزير الخارجية الألماني والتر شيل قال لي (في آذار/ مارس 1974): «يظن جوبير أن ما تريدونه هو أن تغلف الولايات المتحدة أوروبا ببنية شاملة تهيمنون عليها». وتبعا لشيل، كانت السياسة الفرنسية تستهدف لذلك إحباط المخططات الأمريكية للهيمنة. وعلى نحو مشابه، حين اقترحنا أن تشمل السياسة المشتركة حول الطاقة اليابان، فسر وزير الخارجية الفرنسي الأمر باعتباره أيضاً تعبيراً عن ذات المخطط الأمريكي: «يحسبون أن إقامة علاقة ثلاثية مع اليابان والولايات المتحدة سوف تطوق العالم برمته وتفتح الطريق أمام هيمنة الولايات المتحدة» حسبما ذكر شيل.

وحتى حين يدعي الزعماء الفرنسيون أنهم يتحدثون باسم أوروبا، كانوا يذمون وينتقدون شركاءهم الأوروبيين مراراً وتكراراً: فألمانيا «محمية أمريكية»؛ وإدوارد هيث هو «الأوروبي الوحيد» في بريطانيا، وعلى أية حال فهي، تنظر إلى البحر؛ أما إيطاليا فهي «مشوشة وضعيفة»[8]. ومن أجل خلق حافز لدى ألمانيا لتمتين علاقتها مع فرنسا، لم يفوت الدبلوماسيون الفرنسيون في السنة الأخيرة من رئاسة بومبيدو فرصة إلا وأسهبوا في التحذير من الخطر المزعوم – والوشيك كما ادعوا – للتشارك والتقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. في ذات الوقت، حاولوا كسب موسكو إلى صفهم، وحرصوا على ترك انطباع بأن باريس تمثل لموسكو – لأسباب عديدة ـ خياراً أفضل من واشنطن.

كمنت معضلة السياسة الخارجية الفرنسية في أنها لم تعد تملك الموارد الكافية بمفردها لتطبيق ذات التراث العقلاني التي كانت تعتنقه على مر القرون. في القرن الثامن عشر ومعظم التاسع عشر، كانت فرنسا أقوى دولة في القارة الأوروبية؛ أما في القرن العشرين فقد فقدت قاعدة القوة المناسبة لتحدي الولايات المتحدة. وحين يضطر الزعماء الأوروبيون ضمن التحالف الأطلسي للاختيار بين فرنسا والولايات المتحدة، فإن معظمهم ـ خصوصا الألمان الذين يشكلون الأهداف الحقيقية للسياسة الفرنسية ـــ يؤثرون أمريكا، قد وفعلوا ذلك خلال الحرب الباردة على وجه الخصوص. وضاعفت مقاربة هؤلاء الزعماء للعلاقات الدولية من حساسية قادة فرنسا تجاه أي تغيير في التوازن الأوروبي أو بين القوتين العظميين. وكثيرا ما أدت تلك الحساسية إلى الإحباط لأن الفرنسيين رفضوا القبول بحقيقة أن فرنسا ببساطة لم تعد في موقع يؤهلها لصياغة وتشكيل النتائج بشكل حاسم بمفردها.

ومع ذلك، كافح الزعماء الفرنسيون بقوة ـ وبشكل مؤثر ـ للحصول على الاعتراف بالمسار المستقل الذي اختطوه لبلادهم. أما المكونات الرئيسية لهذه البراعة السياسية فهي: الإصرار على الدفاع الوطني القوي بما في ذلك الردع النووي المستقل؛ الاعتراف بأهمية القوة العسكرية الأمريكية لموازنة التهديد السوفييتي رغم المزاعم الفرنسية بالاعتماد على الذات (لكن نظرا لأن دفاع أمريكا عن أوروبا اعتبر أنه

يصب في مصلحة أمريكا الذاتية، لم يشكل التزاماً يفرض خاصيته التبادلية على فرنسا)؛ هاجس وخوف من انبعاث ألمانيا؛ حساسية تجاه أي تغيرات في التوازن الدولي، بما في ذلك معاودة دخول الصين إلى مسرح العالم؛ ضرورة تحقيق الانفراج مع الاتحاد السوفييتي ولو كان لمجرد طمأنة الرأي العام الداخلي والتوازن مع الولايات المتحدة وألمانيا في آن معا.

وافقنا على العديد من مكونات السياسة الديغولية الخارجية. وبالرغم من نبرتها المتحدية، والمزعجة والمقلقة أحيانا، اعتبرنا السياسة الفرنسية بمثابة تأكيد سليم على إحساس بالمسؤولية الضرورية للإسهام الجادة في تأسيس نظام عالمي جديد.

كانت التوترات الفرنسية ــ الأمريكية في العديد من النواحي نتيجة الفجوة الثقافية أكثر من كونها حصيلة الخلاف السياسي. فقد شدد الدبلوماسيون البريطانيون على الشراكة والحلول العملية. أما الزعماء الفرنسيون فأكدوا على النظرية وتبنوا أسلوباً تعليمياً استعلائياً ومتغطرساً في كثير من الأحيان. سعت بريطانيا إلى التعاون؛ وناورت فرنسا لخلق انطباع بأن باريس نجحت نوعاً ما في انتزاع ما كنا مستعدين تماما لتقديمه. وهذا التأثير المزعج أحيانا للأسلوب الفرنسي في الدبلوماسية وصفه بذكاء الدبلوماسي البريطاني السير هارولد نيكسون في الثلاثينيات من القرن العشرين:

> الهيئة الدبلوماسية الفرنسية.. متخمة برجال يتمتعون بذكاء لماح، وتجربة واسعة، وسحر اجتماعي عظيم. الفرنسيون يجمعون مع حدة الملاحظة موهبة الحث والإقناع الواضحة. ويمتازون بالدقة ويستحقون الاحترام. لكنهم يفتقدون التسامح. فالفرنسي على درجة من القناعة بتفوقه الفكري، والوعي بتفوق ثقافته، بحيث يجد من الصعوبة أحياناً إخفاء نفاد صبره على البرابرة الذين يسكنون الدول الأخرى.. إذ يغري الفرنسيين كمالُ فكرهم المتفوق على اعتبار العقول الأقل قدرة على التفكير السليم، التي تصاب بالارتباك والتشوش عندما تتلمس الطريق، بمثابة عقول منافقة ومرائية، ويشعرون بالانزعاج والقلق منها، ويملؤهم الازدراء لها، في حين أنها لا تحتاج إلا إلى مهلة قصيرة لتعاود تنشيط آلياتها والعمل من جديد[9].

في ذات الوقت، قد يتصرف الزعماء الفرنسيون بطريقة تظهر شعورهم بالتفوق، إلا أن المسؤولين الأمريكيين يتجاهلون في أحيان كثيرة الحاجات العاطفية والوجدانية الفرنسية. فقد كسبت بريطانيا الحرب إلى جانبنا. بينما تعرضت فرنسا للهزيمة والاحتلال. بريطانيا كانت في موقع يؤهلها لبناء العلاقة الخاصة على أساس الثقافة المشتركة وتجربة فترة الحرب. في حين تعرضت فرنسا لغواية تعويض إذلالها في الحرب وعقود من الحروب الاستعمارية من خلال تأكيد ذاتها بصوت عالي النبرة من حين لآخر. وبإمكان بريطانيا، التي تعكس الاستمرارية في سياستها، التأكيد على أهمية الثروة لا

المكانـة؛ أمـا بالنسبة لفرنسا الساعية إلى إعادة تعريف الـدور الوطني، فتعتبر المكانة شكلٌ من أشكال الثروة.

كان بمقـدور أمريكا اتخاذ موقف أقـل حدة تجاه التأكيدات الفرنسية علـى الإرادة الذاتية، والتعامل معهـا باعتبارهـا تشكل مراحـل لا مفر منها مـن عملية إعادة الإحيـاء الوطني. لكن في حيـن أن العديد مـن الزعمـاء الأمريكيين ــ وأنا منهم ـ يقرون بذلك من حيث المبـدأ، إلا أنهم بالغوا في ردة فعلهم على الأسلوب الاستعلائي للسياسة الفرنسية أحيانا دون أخذ ما يكفي من الاعتبار لضروراته الأساسية.

حيـن تولى فاليـري جيسكار ديستـان الرئاسة قبـل ثلاثة أشهر تقريبـاً من جيرالد فـورد، تدهورت العلاقـات الفرنسيـة ـ الأمريكية مـن مرتبة الانزعاج والقلق إلـى حافة المواجهـة والمجابهة. لكن فترة رئاسة ديستان حولتها إلى شراكة حقيقية تقريباً. فقد كان إسهامه هو الذي فصل بين الرمزي والجوهري ووجه العلاقات بين البلدين إلى مستوى التعاون الذي تتطلبه مصالحهما الحقيقية.

لـم يشارك ديستان في كوارث الثلاثينيات والأربعينيات ولا فـي إحباطات الحرب الجزائرية، ولذلك كانـت دوافعـه لتسجيل نقاط فـي مجال المكانة والاعتبـار والهيبة أقل قوة. كان أيضـا أول رئيس فرنسي يتحـدث الإنكليزيـة بطلاقة ولم يتردد في استخدامها. كما ظل على اطـلاع على آخر المعلومات المتعلقة بالنقاشات والمجادلات العامة في الدول الأنغلو ـ ساكسونية، وكان على استعداد من وقت لآخر للمشاركة فيهـا شخصيـا. وبعـد أن هزم المرشحيـن الديغوليين والاشتراكييـن المتزمتين فـي الانتخابات (كان مؤسساً وعضواً في الحزب الجمهوري المؤيد للديغوليين)، شرع في فصل الرئاسة الفرنسية عن العقيدة الماركسية والمواقف البطولية.

تخرج ديستان من «كلية العلوم التقنية»، وهي واحدة من صفوة المؤسسات التعليمية الفرنسية، ولذلك كان الأفضل تعليميا والأوسع ثقافة من بين الزعماء الغربيين. سحر شخصيته ماثل ذكاءه. وما إن يتجاوز المرء في البدء مظهره الخارجي المتحفظ حتى يقابل شخصية حميمة ودافئة تعبر عن نفسها بود ولطف. من المؤكد أن السمة المميزة لمعظم الرؤساء هي القسوة؛ أما الصفة المميزة لديستان فهي القدرة على التحليـل. كان إلى حد بعيد أكثـر رؤساء الجمهورية الخامسة تحرراً من التعصب القومي والمحلي ومهتما ومـدركاً إلى حـد استثنائي للاتجاهات العالميـة، كما رأى التحديات التي تواجـه الغرب بطرائق مطابقة لطرائقنا، حتى حين تظهر الاختلافات التكتيكية من وقت لآخر.

حقـق ديستـان بالتفوق الفكري والدبلوماسيـة الماهرة ما قوبل بالرفض – خطـأ – في الماضي حين اقترحـه ديغـول أولا عام 1958، ثم حين أخفـق لاحقا في تحقيقه عبر ممارسة الضغـط: الإدارة الواقعية المشتركـة للولايـات المتحدة وبريطانيـا وفرنسا وجمهوريـة ألمانيا الاتحادية، التي لا تكـون فيها فرنسا مضطرة للتخلي عن مكانتها الريادية البارزة لأية دولة، بما فيها بريطانيا. خلال فترة حكم الرئيس فورد،

استطاع رؤساء هذه الدول صياغة استراتيجية عالمية مشتركة. واتسع مدى السياسات المشتركة طردا مع تنامي الثقة المتبادلة، لينتقل من القضايا المألوفة المتصلة بالحرب الباردة والتحالف الأطلسي ليشمل الطاقة وتحدي الشيوعية الأوروبية ـ أي التهديد المتمثل بمشاركة الشيوعيين في الحكم في البرتغال وإيطاليا، وخلافة فرانسيسكو فرانكو في إسبانيا. أسهم ديستان بشكل خاص في فهمنا لأفريقيا وثبت أنها إسهام ثمينة ومفيدة بعد أن ظهرت الفيالق العسكرية الكوبية في أنغولا (انظر الفصل 26).

كان فاليري جيسكار ديستان رئيساً مهماً. وهو الرئيس الوحيد في الجمهورية الخامسة الذي سيهزم في معركة إعادة انتخابه (كل الباقين تقاعدوا أو توفوا وهم في السلطة). كان فصيحا وبليغا وأنيقا، لكنه متحفظ، ومغال في أرستقراطيته بحيث صعب عليه إقامة ذلك التوازن الخاص الذي يقدره الشعب الفرنسي: ممارسة مهام الرئاسة كبرجوازي في الجوهر وملكي في الأسلوب. لقد ثبت أن الإنجاز المغمور نسبيا لا يكفي لتغذية نهم الرأي العام الفرنسي المعتاد على المجد والشهرة ـ خصوصاً في السياسة الخارجية. والمواجهات الدراماتيكية والمتهورة نسبياً مع الولايات المتحدة، التي أشبعت الولع الفرنسي بكل ما هو درامي، نبذها ديستان كونها جزءاً من جهده لتعزيز وتقوية نفوذ فرنسا الحقيقي.

من الغريب أن جانب الإسراف في التأنق في شخصية ديستان الذي سبب ريبة وكره الفرنسيين عكس نوعاً من عدم الأمان الاجتماعي وذلك على النقيض تماماً من الغطرسة والتكبر اللذين نسبا له. أما العاقبة الأخطر على مصير ديستان السياسي فهي طبيعة قاعدته السياسية. فقد حوصر بين اليمين الديغولي، الذي ارتاب بسياسة التعاون الدولي التي تبناها، وبين اليسار الماركسي، الذي ساورته الشكوك بسبب انحيازه لاقتصاد السوق. وبالرغم من كل الاختلافات في شخصيتي ديستان وفورد، إلا أنهما اشتركا في مواجهة مشكلة داخلية متشابهة: فكل منهما يمثل مركزاً وسطياً معتدلاً تضغط عليه قوى متعارضة من اليمين المحافظ واليسار الإيديولوجي الذي يتجاهل المصاعب العملية.

بومبيدو قال لي ذات مرة: إن ضعف ديستان باعتباره سياسياً يتمثل في أنه يعطي استرضاء وتهدئة خصومه أولوية أعظم من توحيد وتمتين قاعدته السياسية: «هذا النوع من السياسيين يخسر عادة». استخف بومبيدو بأهمية ظروف ديستان الخاصة. فباعتباره زعيما لليمين غير الديغولي، ارتكب أصلاً الخطيئة التي لا تغتفر في نظر الديغوليين ببقائه خارج البنية التركيبية الديغولية. إذ من الصعب جدا تهدئة غضبة المحافظين المستائين. والفرصة الوحيدة المتاحة أمام ديستان بكسبهم إلى صفه هي التخلي عن حزبه والانضمام إلى الديغوليين، وحتى حينئذ، سيفضلون بالتأكيد واحداً منهم.

أخبرني ديستان في إحدى المناسبات أن إعادة انتخابه لولاية ثانية قد تمكنه من إغراء الجناح المعتدل من الاشتراكيين بالانضمام إلى حكومة الوسط. وفشلت الاستراتيجية بصعوبة لأن الانتخابات جرت في فترة تعيسة خارج سيطرة ديستان جوهرياً. إذ سببت أزمة الطاقة الثانية، التي أطلقها انهيار

حكـم الشاه في إيـران عام 1979، حالة من التضخـم والانكماش والاضطراب المالـي بشكل متزامن في أوروبا الغربية، مما أضعف القاعدة السياسية لكل زعيم ديمقراطي فيها. في كل تغيير حكومي حدث بين عامـي 1979 ــ 1982، كان الزعيم السياسي يخرج من الحكم بغض النظر عن الأيديولوجيا التي يتبناها. ففـي ألمانيا وبريطانيا، حل الزعمـاء المحافظون محل الديمقراطيين الاشتراكيين، لكن في فرنسا تغلب الزعيم الاشتراكي فرنسوا ميتران على ديستان المحافظ المعتدل.

بالرغـم من تداعي قاعدة ديستـان السياسية، إلا أنه ركز بكل نشاط علـى استعادة وإحياء العلاقات الفرنسيـة ــ الأمريكية، وهي سياسة لم يشعـر إزاءها بالارتياح فعلاً الاشتراكيـون ولا المحافظون. وفي مؤتمـر لحلـف الناتو عقد في أوتاوا في حزيران/ يونيو 1974، تمكن وزير خارجيته جان سوفانارغ من حل مـا بقي عالقاً من خلافات جدالية حول مبادرة «سنـة أوروبا» عبر إعلان مشترك يؤكد على أهداف حلف الناتـو بعيـدة المـدى. وبالرغم من أن المبادرة قد فشلـت منذ مدة طويلة في تحقيـق هدفها المتمثل في إعطاء دفعة جديدة، معنوية ونفسية، للعلاقات الأطلسية، إلا أن اختتام المؤتمر بأسلوب تعاوني أزال على أقل تقدير عامل الخلاف وكان بمثابة دلالة مبشرة بحقبة جديدة.

خـلال الشهـور القليلة الأولى من ولايتي فورد وديستان، حدثت بعض الخلافات حول سياسة الطاقة، كمـا سنشرح فـي الفصل اللاحق. لكن العلاقـة الجديدة رسخت أركانها حالما تقابـل فورد وديستان في كانـون الأول/ ديسمبـر 1974. كما أن تحديد مكان انعقاد القمة شمل واحدا من الأمور الهامشية المتعلقة بالمكانـة والاعتبار التـي شوشت على العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية طيلـة عقد من السنين. فديستان لا يستطيـع أن يأتي إلى واشنطن قبـل أن يزور فورد باريس، نظرا لأن آخر زيارة رسمية في السلسلة قام بها بومبيدو إلى الولايات المتحدة عام 1970، وردّ الزيارة لم يحدث في وقت أبكر لأن بومبيدو لم يقبل بزيارة رسميـة تكون جزءا من جولـة أوروبية أوسع، في حين خشي نيكسون من أن تجرح زيارة رسمية خاصة إلى باريس مشاعر الحلفاء الأوروبيين الآخرين.

نتيجـة لذلك، تقابـل نيكسون وبومبيدو مرتين في جزيرتين في الأطلسـي لا تتبعان لأي من الدولتين: الآزور عـام 1971، وأيسلنـدا عـام 1973. أما لقاء ديستان وفـورد فقد أعدت الترتيبـات لعقده في كانون الأول/ ديسمبـر 1974 فـي المارتينيك، وهـي مقاطعة إدارية فرنسية ـ تقنيا ـ ممـا يعني أن بإمكان فورد القول إنه رد الزيارة لفرنسا.

استخـدم ديستـان المناسبة بكل مهارة للإشارة إلى مقاربة جديـدة. فقد عقدت اللقاءات في منتجع مريـح فقـد تم اختيـاره عمدا ليكـون بسيطاً ومنعـزلاً إلى حد مـا. وأجـرى الرئيسان ووزيـرا الخارجية المباحثـات بالملابس الرياضية. وعين ديستان مكان إحدى الجلسات في بركة السباحة، حيث قمنا نحن الأربعة بمراجعة مؤتمر الأمن الأوروبي ونحن نحرك أيدينا وأرجلنا في الماء.

الموضوعـات الرسمية تمثلت في بنود «الأجنـدة» الأطلسية المألوفة: استراتيجيـة النـاتو، والعلاقات بيـن الشرق والغرب، وقبل كل شيء: الطاقة. طـرح ديستان موضوعاً قريباً من قلوب الفرنسيين: مستقبل كمبوديـا. فقـد أقنعه سفيره في الصين، اتيان ماناه، بأنه من الممكن لفرنسا التوسط لإنهاء الصراع وأن السفيـر هو الدبلوماسي القادر على القيام بالـدور. وافقنا ـ أنا وفورد ـ على قيامه بالمحاولة، كما ذكرت في فصل سابق. لكن كان الوقت قد فات. إذ لم يكن الخمير الحمر، وهم على شفا الانتصار، على استعداد للتفاوض، خصوصاً حين أطلق الكونغرس على حلفائنا الكمبوديين رصاصة الرحمة عبر قطع المساعدات المالية عنهم.

المواضيع كانت مألوفة لكن الجو لم يكن مسبوقاً. وتبعا لعادته، كان فورد يدخل في الموضوع مباشرة. فقـد أدلـى بواحد من الأصوات الأولى له فـي الكونغرس لصالح إقامة معاهدة حلـف شمال الأطلسي كما قال. الأمر الذي جعل من الصعب عليه أن يفهم «التصرفات والبيانات الفرنسية التي تبدو وكأنها تضعف المواقـف الأمريكيـة وتحط من قـدر أمريكا. نظن بأن ذلك ليـس أمرا صحيحا». صحيـح أنه لا مفر من حدوث بعض الخلافات من وقت لآخر، لكننا «نأمل بتفهم أفضل».

رد ديستـان بفصاحته البليغـة. إذ لم يعدد الاخفاقات أو الاستفزازات الأمريكية – كما اعتاد أن يفعل الدبلوماسيون الفرنسيون. بل حاول بدلا من ذلك شرح التحدي السيكولوجي الذي يواجه فرنسا:

> مـن أجل فهم علاقتنـا، ينبغي أن ندرك الحجـم النسبي لكل منا. لقـد تعرضت فرنسا لـلإذلال بسبـب مخاضـات نظامها السياسـي بعد الحـرب العالمية الثانيـة. وحين أتى ديغـول، أراد استعـادة الكرامة الفرنسية. وهـذا تطلب معاداة ومقاومـة القوى الكبرى. علـى سبيـل المثال: كان على وزرائنا فـي الستينيات الحصول علـى تأشيرات دخول قبل الذهـاب إلـى الولايات المتحـدة، في حين أن الشخصيـات الأمريكية الرفيعـة تأتي إلى باريـس على الطائرات الأمريكيـة، وتستقبلها السيارات.. إلخ. حيـن كان كنيدي رئيسا، أعلنت الصحافـة الأمريكية اسم رئيس جديد للناتو دون أية مشاورة. هنالك حالة الأمر الواقـع المتمثلة في عدم التكافؤ. الحياة السياسيـة الفرنسية حساسة بشكل خاص تجاه العلاقـات الأمريكية الفرنسية. والشيوعيون يعزفون على هذا الوتر... لذلك لدينا هذا الدافع القوي الجارف للاستقلال وتقدير الذات.

رد فـورد باقتـراح إجـراء مشاورات منتظمـة على كل مستوى لإيجـاد مواقف مشتركة حـول القضايا المعلقة.

وفي حال نطق دبلوماسي محترف بهذه التأكيدات فسوف يتم تجاهلها باعتبارها عبارات وملاحظات دبلوماسيـة مبتذلـة. لكن فورد كان على الدوام يعني ما يقول، وشاركه ديستان صفاء النية والطوية. لذلك

وضعت على الرف، طيلة ما تبقى من ولاية فورد، كل الخلافات والمجادلات اللاهوتية فيما يتصل بعلاقات أمريكا مع أوروبا الموحدة. كما وافق الرئيسان على استمرار أمريكا في التعامل مع الدول الأوروبية كل على انفراد ـ وليس ثمة خيار آخر في الحقيقة ـــ وستتوقف فرنسا عن مضايقة شركائها الأوروبيين حول هذا الموضوع. ولسوف تستمر في السعي للاندماج الأوروبي، ولن تضع الولايات المتحدة أية عراقيل في سبيلها. وستتوقف فرنسا والولايات المتحدة عن إضعاف مواقف بعضهما بعضا، وتعلم كل منهما الأخرى بالمبادرات التي تخطط لها مسبقا.

نتيجة للقاء المارتينيك، أنشئت مجموعة داخلية لممارسة شؤون التحالف، كانت مشابهة كثيرا للإدارة التي اقترحها ديغول. لقد تبادل فورد، وولسون / كالاهان، وشميدت، وديستان الثقة فيما بينهم؛ واستمتعوا بصحبة بعضهم بعضا ولم يعانوا من أية عقد. كان دور فورد محوريا في العديد من النواحي. فقد تمتع بما يكفي من الحكمة لكي يدرك بصورة غريزية أن قوة أمريكا لا تحتاج لأي تأكيد خاص، وأن بإمكاننا تحقيق المزيد على أساس الاحترام المتبادل بدلا من إلقاء ثقلنا هنا وهناك. لقد أضاف الدعامة الإنسانية التي جعلت النظام قادرا على العمل.

تمكنوا معاً من عقد أربعة لقاءات قمة دراماتيكية بخلال سنة واحدة، مما أوجد اتجاهاً جديداً للديمقراطيات الصناعية ـ نوعاً من القوة الدافعة في حقيقة الأمر ـ سعينا لتحقيقه عبثا في مبادرة «سنة أوروبا»: قمة زعماء دول الناتو في أيار/ مايو 1975، ومؤتمر الأمن الأوروبي في تموز/ يوليو، وقمة رامبوليه للديمقراطيات الصناعية في تشرين الثاني/ نوفمبر، والقمة الأخرى التالية لها في بورتوريكو بعد تسعة أشهر. مؤتمرات القمة الاقتصادية هذه أصبحت منذ ذلك الحين ثوابت سنوية على الروزنامة الدولية.

الشيوعية الأوروبية والتحالف الأطلسي

لم يواجه التلاحم بين الدول الحليفة تحدي أزمة الطاقة وحسب، بل تهديد تغييرات داخلية حدثت في ثلاث دول رئيسية: في إيطاليا والبرتغال، بدا أن الحزب الشيوعي قد ينضم إلى الحكومة؛ وفي إسبانيا، احتاج الحلفاء للتعامل مع النهاية الوشيكة لحكم فرانسيسكو فرانكو (1939ـ 1975).

لاح تحدي الشيوعية الأوروبية في إيطاليا أولاً، حيث جعلت العقبة البرلمانية دخول الحزب الشيوعي في تحالف حكومي عادي أمراً محتوماً. في ذات الوقت، اتخذت الشيوعية الأوروبية في البرتغال شكلا أكثر دراماتيكية حمل إمكانية قيام انقلاب شيوعي.

كان من الصعب التعامل مع الوضع في إيطاليا لأن الحزب الشيوعي بدا ملتزماً بالعملية النظامية للنظام الانتخابي. ففي الانتخابات المحلية التي جرت عام 1975، زاد حصته من الأصوات إلى 33،5%، أي أقل بنسبة 2% عن الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم. أما في الانتخابات الوطنية التي جرت عام

1976، فقد تحسنت نتائج الشيوعيين ليحصدوا 34،4% من الأصوات الشعبية، مقارنة بنسبة 38،7% من الأصوات نالها الديمقراطيون المسيحيون. رفع الشيوعيون عدد ممثليهم في البرلمان، وفازوا برئاسة مجلس النواب، إضافة إلى رئاسة أربع من لجانه وثلاث من لجان مجلس الشيوخ. وأصبحوا الآن، مع الفاشست، يسيطرون على نسبة 40% من مقاعد البرلمان.

كان الوضع مشابهاً لذاك الذي ساد في فترة جمهورية فايمار (1919ـــ 1933) التي أدت إلى انهيار الديمقراطية في ألمانيا. فحين لا تتمتع الأحزاب الديمقراطية بالأغلبية الكافية يستحيل على العملية الديمقراطية العادية أن تعمل. فإما أن تشكل كافة الأحزاب الديمقراطية ائتلافا فيما بينها، الأمر الذي يعني نهاية أية معارضة ديمقراطية، وإما أن تنقسم، وفي هذه الحالة تتمكن الأحزاب غير الديمقراطية من إسقاط أية حكومة بالاشتراك مع المعارضة الديمقراطية.

ليس من المفاجئ أن يتوصل بعض الزعماء الإيطاليين، الذين يملكون سجلاً حافلاً بمناهضة الشيوعية، إلى نتيجة مفادها أن الاستقرار على المدى الطويل يمكن تحقيقه على أفضل وجه عبر تحويل التسامح الصامت مع الشيوعيين إلى تعاون ناشط. وتبعا للمنادين بمثل هذا «الانفتاح على اليسار»، سوف يؤدي ذلك إلى إدخال الشيوعيين الإيطاليين في العملية الديمقراطية، وتعريفهم بها، وتحويلهم إلى شركاء على المدى البعيد. وجدت هذه المدرسة الفكرية العديد من الأتباع والمؤيدين في الولايات المتحدة، خصوصا في الأوساط الليبرالية. فإن تمكنا من التعاون مع الشيوعيين في موسكو، كما تقول الحجة، فلمَ لا نتعاون مع الحزب الشيوعي الأكثر مرونة على ما يبدو في روما؟

عارضت بشدة أي تشجيع أمريكي لمشاركة الشيوعيين في حكومة دولة من دول الناتو. ورفضت التشبيه بسياسة الانفراج. فهناك فرق حاسم بين إدارة صراع مع الأعداء وضم ممثلين عن العدو في تحالف الديمقراطيات. أما القضية المفتاحية فلم تكن تكمن في درجة استقلالية الأحزاب الشيوعية الأوروبية عن موسكو، بل في أيديولوجيتها وتنظيمها الشيوعيين. ولم تكن الديناميات الداخلية ولا البرامج الانتخابية للأحزاب الشيوعية على ما بدا لي متساوقة مع الديمقراطية، أو منسجمة مع الأهداف الراسخة للتحالف الأطلسي. إذ لم يؤيد أي حزب شيوعي أوروبي ـ ولا حتى الحزب الشيوعي الإيطالي ـ التحالف الأطلسي. ومهما كانت الصعوبات التي تواجهها موسكو نتيجة استقلاليتها المفترض، فإنها لا تضع على «أجندتها» استراتيجية مشتركة للدفاع عن الديمقراطيات الغربية. ولسوف يضعف نظام التشاور الوثيق المؤسس على أهداف مشتركة وفلسفات متناغمة بين الحلفاء، إذا لم يتفكك وينهار بأكمله. إن تبادل المعلومات السرية والتخطيط العسكري المتكامل سوف يتعرضان للخطر معا. والعديد من نفس العوامل سوف يعيق التحرك باتجاه الاندماج الأوروبي أيضا[10].

بالطبع، لم يكن بمقدورنا فعل الكثير بشكل مباشر للتأثير في القرارات الداخلية للزعماء السياسيين فـي بلد على هذه الدرجة من الأهميـة المحورية للجماعة الأطلسية مثل إيطاليا، الصديقة ـ تاريخيا ـ مع الولايات المتحدة. لكن كان مقدرا للموقف الأمريكي أن يحظى ببعض الأهمية بالنسبة للعديد من الزعماء الطليان ـ خصوصا إذا بدا وكأنه يذعن للشيوعيين ويقبل بأن يلعبوا دورا في الحكومة.

هنالك مبدأ هام كان على المحك. فاعتبار الولايات المتحدة قائدة للأمم الديمقراطية، فهي تتحمل مسؤولية خاصة تتمثل في الحفاظ على التلاحم المعنوي للتحالف. فإن ضعفنا في هذه المسألة، فسرعان مـا يتبع ذلك اندفاع متهور نحو المصلحـة النفعية. ذكرت آرائي خلال لقاء مغلق مع السفراء الأمريكيين في أوروبا عقد في لندن (13/ 12 ـ 1975):

> الأوساط الفكرية في الولايات المتحدة تحاول حل مفارقة إشكالية. فنحن متهمون باللين مع الشيوعية والشدة مع الأحزاب الشيوعية. لذلك طلب منا أن نتشدد مع موسكو ونجري حـوارا مع الأحـزاب الشيوعية في الغرب. هنالك شيء واحـد لا بد من توضيحه، وهو أن مـن غير المقبول هيمنة الأحزاب الشيوعية علـى الغرب. وهذا أمر لا علاقة له بمعقولية واعتـدال تفكير هذه الأحزاب أو بدرجة استقلاليتهـا عن روسيا. من الصعب تخيل قيام أحـد هذه الأحزاب، إذا سيطر علـى حكومة غربية، بالسماح لآليات الديمقراطية بالعمل وبالتالي مواجهة احتمال إسقاطه من السلطة.. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لضمان بقاء العمليات الديمقراطية والحفاظ على التوجه السياسي الغربي لدول أوروبا الغربية..
>
> .. من الصعوبة بمكان رؤية كيف نستطيع الاستمرار في إجراء نقاشات داخل حلف الناتو إذا تمكنت هذه الأحزاب الشيوعية من السيطرة على الحكومات الأوروبية الغربية ـ لربما يمكننـا أن نتبع سياسات متوازية، كمـا هو الحال مع الصين مثلاً، لكن التحالف، كما هو الآن، لن يستطيع البقاء.
>
> لقد كان للتحالف الغربي على الدوام أهمية تتجاوز الأمن العسكري. لسوف تكون الولايات المتحـدة وحيدة ومعزولة في عالم لن تكون لنا فيه علاقات مؤسسة على القيم والمبادئ مع الدول الأخرى[11].

تحـدث فورد بالمعنى نفسـه مع رئيس الوزراء الإيطالي الدو مورو في هلسنكي حين حذر بكلمات قوية مـن «التسويـة التاريخيـة» المقترحة في إيطاليا تحت شعـار التعبير عن الاستعداد لـ «التسامح» مع قيام حكومة ماركسية في البرتغال أو السماح بإجراء مشاورات واسعة لحلف الناتو معها:

> لا نـرى كيـف يمكـن التسامح مع حكومـة ماركسية فـي الناتو.. فمـع الميـول الليبرالية واليسارية لهؤلاء، تأكدٌ من أن الأمر سينتهي بحكومة شيوعية، ومثل هذه الحالة لن تكون مقبولة على الإطلاق بالنسبة لنا إذا كانت في الناتو.

فـي الحقيقة، كان خطر مشاركة الشيوعيين في الحكومـة البرتغالية جدياً وداهماً. ففي الخامـس والعشريـن من نيسـان/ أبريل 1974، أسقـط أنطونيو دي سبينـولا وزمرة من الضباط الساخطين على الحروب التـي تشنها البرتغال لاستعادة مستعمراتها الأفريقية (والمتحررين من أوهامها)، الحكومة الديكتاتورية المحافظة. لم نكن نعرف شيئا تقريبا عـن الحكام الجـدد، سوى أنهم ركـزوا جهودهم منـذ البداية على إنهـاء الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية في إفريقية. وبين أيلول/ سبتمبر 1974، وتشرين الثاني/ نوفمبر 1976، منحـت الحكومـات اليسارية المتعاقبة فـي البرتغال الاستقلال لـكل من غينيا ـ بيسـاو، وموزامبيق، وكيـب فيردي، وساو تومـي، وبرينسبي، وأنغولا. وقـد أقمنا بسرعة علاقات دبلوماسية عادية معها جميعا فيما عدا أنغولا بسبب الوجود العسكري السوفييتي والكوبي هناك (بالنسبة لأنغولا، انظر الفصل 26).

خلال الأشهر التاليـة، ازداد تأثير النفوذ الشيوعي في البرتغال ذاتها. وكان معظم قادة مـا سمي بـ «حركة القوات المسلحة» قد خدموا فـي إفريقية حيث تبنوا فلسفات التحرير لرجال حـرب العصابات الراديكاليين القريبة جدا مـن الإيديولوجيا الماركسية. علاوة على أن الحزب الشيوعي البرتغالي قد استعاد بنيته الستالينية وصقل أساليبه الصدامية المقاتلـة تحـت الأرض وذلـك طيلة خمسة عقود مـن الحكم الديكتاتـوري حيث حظرت الأحـزاب كافة، وبـرز الآن كأفضل قوة سياسية منظمة في البلاد. بين أيار/ مايو 1974، وتمـوز/ يوليو 1976، تعاقبت ست حكومـات مؤقتة على السلطة في البرتغال، وكانت كلها تتجه إلى اليسار باطراد. في وقت لاحق وصف سفيرنا الداهية فرانك كارلوتشي الرئيس البرتغالي فرانسيسكو دي كوستا غوميز بالقول:

يميـل كثيرا إلى اليسار. رئيس الوزراء، وقيادة الجيش، ونقابات العمال، إضافة إلى عدد من الوزراء، كلهم شيوعيون أو قريبون جدا من الحزب الشيوعي..

.. الحزب الشيوعي البرتغالي لديه حس واضح بالاتجاه. فهو يتبع سياسة كلاسيكية تتمثل فـي اختيار وزارة العمل، ووزارة التربية والتعليـم، وإدارة الإعلام الدعائية في المؤسسة العسكرية، وبذلك يحقق الاختراق بواسطة عدد قليل من الأشخاص نسبيا[12].

حين التقى الزعماء الغربيون في قمة الناتو التي عقدت في بروكسل (أيار/ مايو 1975)، ثم في مؤتمر الأمن الأوروبي في هلسنكي (تموز/ يوليو)، بدت «حركة القوات المسلحة»، واليسـار الراديكالـي، والحزب الشيوعي، علـى طريق تحويل البرتغـال إلى «ديمقراطية شعبية» على الطراز الشيوعي.

الحالة الذهنية للعديد من الزعماء الجدد يمثلها العقيد فاسكو دوس سانتوس كونكالفيس، الذي شغل منصب رئيس الوزراء خلال الفترة الممتدة بين منتصف عام 1974 وشهر آب/ أغسطس عام 1975. صحيح أنه لم يكن شيوعيا صريحا، لكنه امتنع عن طلب العضوية في الحزب لادخار رسوم الانتساب! في قمة الناتو (أيار/ مايو 1975)، أخبر فورد أن الأحزاب الديمقراطية غير الشيوعية ليست ديمقراطية حقا، لأن كلا منها ـ بالتعريف ـ يمثل وجهة نظر شريحة واحدة فقط من الناخبين. وزعم أنه يمثل رأياً أكثر شمولية للسياسة يسمو على الأحزاب ـ وهذا مفهوم مستمد من لينين مباشرة، رغم أن لينين ذاته لن يكون بمثل هذه السذاجة ليتحدث بتلك الطريقة مع رئيس أمريكي.

هذه النزعة اللينينية هي التي دفعتني لإبداء تعليق يفتقد اللباقة إلى حد ما أمام ماريو سواريز، رئيس الحزب الاشتراكي، حين أشرت إلى أن الزعماء الديمقراطيين يواجهون خطر النهاية التي حلت بألكسندر كيرنسكي(*)، آخر زعيم ديمقراطي روسي قبل انقلاب لينين(**). لم يكن التعليق انتقادا لنوايا سواريز الحسنة؛ فقد قدم مساهمات كبيرة بوصفه رئيساً للوزراء ثم رئيساً للدولة بعد هزيمة الشيوعيين. لكن بين عام 1975 ــ 1976، أقلقني افتقار السياسيين الديمقراطيين إلى استراتيجية توقف المد الشيوعي. في النهاية، كان الضباط المعتدلون ضمن حركة القوات المسلحة، وليس الساسة، هم الذين عكسوا وجهة الأحداث ثم سلموا السلطة إلى الساسة الديمقراطيين.

لم تواجه أية دولة في حلف الناتو احتمال استيلاء الشيوعيين على الحكم فيها منذ بدايات الحرب الباردة. وفاقمت الخطر في البرتغال حقيقة أن الحزب الديمقراطي المسيحي بزعامة ألدو مورو في إيطاليا كان ـ في ذات الوقت ـ يفكر بتشكيل ائتلاف مع الحزب الشيوعي الإيطالي، أو ما سمي بـ «التسوية التاريخية» التي أشرنا إليها آنفاً، فإذا ما هيمن الشيوعيون على الحكومة في أي من البلدين، فسوف يخلقون نوعا من الحتمية، التي تسهل ضم الشيوعيين في حكومات الناتو الأخرى. ومع ترنح واضطراب العالم الغربي بسبب أزمة الطاقة، وتفاقم الشكوك والشبهات بالقيادة الأمريكية نتيجة قضية «ووترغيت»، والاحتجاجات على حرب فيتنام، وتأكيد الزعماء السوفييت على حدوث نقلة في «القوى المتبادلة» [13]، أمكن لظاهرة الشيوعية الأوروبية في غرب أوروبا أن تصبح اتجاهاً خطيراً.

القضية التي وضعت أمام حلفاء الناتو هي كيفية الاستجابة لطلب تقدمت به الحكومة التي تزداد جنوحا نحو اليسار في ليشبونة للحصول على مساعدات اقتصادية. بعد سقوط الحكومة الديكتاتورية المحافظة (نيسان/ أبريل 1974)، أوصيت بتقديم برنامج معونات بقيمة عشرين مليون دولار على شكل

❖ ألسكندر ف. كيرنسكي (1881 – 1970): زعيم ثوري روسي عين رئيساً للحكومة (تموز/ يوليو 1917) بعد تنازل القيصر نيكولاس الثاني عن العرش، لكن سرعان ماأقصاه البلاشفة (تشرين الأول/ أكتوبر 1917) بسبب سياساته المعتدلة. م

❖❖ أبديت هذه الملاحظة أمام سواريز على مائدة الغداء الذي أقمته على شرفه في وزارة الخارجية (تشرين الأول / أكتوبر 1974).

ضمانات قروض كبادرة تشجيع للديمقراطية. ومع انحراف كل من الحكومات المتتابعة نحو اليسار بشكل متزايد، غدا السؤال يدور حول الاستمرار في تقديم المعونة، ناهيك عن زيادتها. فضل السفير كارلوتشي مساعدة الحكومة الراديكالية على أساس أن المعتدلين سوف يستفيدون نوعا ما من إظهار شعورنا الودي نحو البرتغال.

كنت قد ألححت على الإدارة بتعين كارلوتشي سفيراً، وكنت آخذ آراءه على محمل الجد. لكن لم أدرك كيف يمكن لمعونات الراديكاليين أن تعزز قوة المعتدلين، وفضلت إبقاءها عند مستويات متواضعة إلى أن يضطر الراديكاليون للخروج من الحكومة بحيث ينال الزعماء السياسيون الديمقراطيون فضل زيادة المساعدات.

ظهرت اختلافات مشابهة في الرأي بين الحلفاء. شميدت أيد زيادة المساعدات؛ وديستان دعم رأي فورد الأكثر تشددا؛ وكالاهان استحث اتخاذ موقف وسطي: المساعدة مع زيادة الدعم السري إلى معارضي النظام. وبالرغم من اختلاف التكتيكات، إلا أن هناك اتفاقاً على الهدف المتمثل في إجبار الشيوعيين على الخروج من الحكومة البرتغالية. وفي نهاية المطاف، تقرر أن تقوم كل دولة من الحلفاء بلعب دور مع إبقاء الدول الأخرى على اطلاع بما يجري. لعب فورد وديستان دور «الشرطي الشرير»، وشميدت «الطيب» وكالاهان شخصية الوسيط / الراعي الذي يحاول التوفيق بين السياستين.

حل الخلاف داخل حكومة الولايات المتحدة وصفه كارلوتشي بكل دقة:

> من المؤكد أن هناك اختلافات في الآراء بيننا، لكن جرى تضخيمها. فلكسنجر منظور عالمي؛ أما أنا فكان لدي مشكلة محددة أتعامل معها. تبادلنا النقاش بأسلوب حاد، لكننا توصلنا في نهاية المطاف إلى اتفاق على إعطاء الفرصة للسياسية التي كنت أوصي بها. وحالما توصلنا إلى ذاك الاتفاق، قدم لي الدعم الكامل. وهكذا استطعنا اتباع سياسة فاعلة حول أمور مثل الحركة الانفصالية في الآزور (وهي قضية يضغط من أجلها الجناح اليميني)، وسياق برامج مساعداتنا، وكيف نقارب ما اعتبر قضية أمنية خطيرة بالنسبة للناتو. لم يكن لدي مشكلة في إعلام البرتغاليين باستحالة قبولهم في الناتو إن شكلوا خطراً على الأمن، طالما استطعنا ـ في ذات الوقت ـ تقديم بعض الأمل بالدعم والتعامل مع العناصر الصحيحة في المجتمع البرتغالي[14].
>
> بعد وقت قصير، واجه التحالف الغربي تغييراً سياسياً وشيكاً آخر، أتى هذه المرة من النهاية المقابلة للطيف السياسي، وتطلب دقة في التعامل ووحدة في الموقف: التعامل مع حقبة ما بعد فرانكو الانتقالية في إسبانيا. وحين استلم فورد منصب الرئاسة، غدت ضرورة التعامل مع تبعات وفاة فرانكو خلال فترة ولايته أمرا مرجحا بشكل واضح. كنا

نأمـل بإمكانيات تطـور الحركة الديمقراطية، نظرا لأن فرانكـو أعد ترتيبات جيدة دلت علـى عمق تفكيره ـ على غير العادة ـ فيما يتعلق بمسألة الخلافة، وذلك من خلال إعادة ترسيـخ الملكية وإطلاق بدايات الإجراءات الديمقراطيـة. تركز اهتمامنا الرئيسي على ما إذا كان بمقدور مجتمع واقع حتى الآن تحت تأثير ذكرى الحرب الأهلية تجاوز ماضيه المتخـم بالأحقاد وتعلم التعايش مع الخصوم السياسيين ضمن نظام تعددي. وليس ثمة سابقة لضبط النفس هذا في التاريخ الإسباني الحديث.

بينما كان فرانكو ما يزال ممسكا بزمام السلطة وإن بدأ يضعف بشكل واضح، اتخذنا أولى الخطـوات الإجرائية لتقريب إسبانيا من الديمقراطيـات. أما المناسبة فكانت انتهاء مدة الاتفاق حول القواعد الأمريكية في إسبانيا التي تم التفاوض عليها أولا خلال ولاية أيزنهاور عام 1955. واتفقت الدول الحليفة لنا، تلك التي تقع حكوماتها على يسار الوسط (أي كلها فيما عدا فرنسا)، على أن هناك سبباً عسكرياً وجيهاً لتجديد الاتفاق حول القواعد. لكنها لـم تكن تريد أن تبـدو متعاونة مع إسبانيـا بينما فرانكو ما يزال فـي السلطة. ولذلك كان أمـام إدارة فورد مهمة حساسة تتمثل في مساعـدة إسبانيا على التحرك نحو الغرب باسم التحالف دون أن يتسبب ذلك في جعل الحلفاء الذين لا غنى عنهم يبتعدون عنها.

في خطاب له أمام قمة دول الناتو الذي عقد في التاسع والعشرين من أيار/ مايو 1975، عبر فورد عن الرأي الأمريكي حول هذا الموضوع:

يجـب علينـا أن نبـدأ الآن بالتفكيـر بكيفية وصـل إسبانيـا بالدفاع الغربـي. لقد قدمت إسبانيا، وما تزال تقدم، إسهاما مهما في الأمن العسكري الغربي نتيجة علاقتها الثنائية مع الولايات المتحدة[15].

اعتبـر الاقتراح سابقاً لأوانه (إن أردنا وصـف ردة الفعل عليه بكلمة معتدلة). أما رئيس الوزراء الهولندي يوهانس دين أويل، الذي سنحت له الفرصة سابقاً في إلقاء درس علينا خلال أزمة الـ «مايا غويز» (انظر الفصل 18)، فلم يفوت هذه المناسبة لإلقاء محاضرة جديـدة. إذ قـال لفـورد: إن أي مكسب عسكري ينتج عن بادرة تشجيـع للنظام الإسباني «سوف تقابله خسارة المصداقية السياسية التي سيتعرض لها التحالف»[16].

حتى هيلموت شميدت، الحليف المخلص، حذر من تأثير السعي الدؤوب المتحمس لتمتين العلاقات مع إسبانيا في الرأي العام الألماني:

شميـدت: مـن الواضح أن حقبة فرانكو توشك على النهاية «توفـي فرنسيسكو فرانكو في 20/ 11/ 1975» لكـن ما زال من غير الواضح من سيخلفه. يجب أن نشجع أولئك الذين

نأمل بأن يحكموا من بعده. وهذا يعني أن علينا ألا نكتفي بأولئك الذين يمسكون بالسلطة الآن.

فـورد: نحن نتفاوض الآن للتوصـل إلى اتفاق حول إقامة قاعـدة عسكرية، ونعطي أولوية كبيـرة لها. فإن فشلت هذه المفاوضات، فقد يعاني الحلفـاء من أضرار وخسائر كبيرة. ولذلك علينا أن نسير على حبل مشدود.

شميدت: أجل، بالتأكيد. ولكن يجب أن تتأكدوا أيضاً من استمرارية قواعدكم وروابطكم الاستراتيجيـة الخاصة فيما بعد الوقت الراهن، وعليكم أن تتكلموا بشأنها مع حكام الغد أيضـا. المسألـة المهمة هي سمعة الولايات المتحدة في أوروبـا. إذ لا يجب أن يقول أحد عن الولايات المتحدة بأنها تدعم النظام الخطأ[17].

فـي نهاية المطاف، حقق التحالف كل أهدافه؛ بعد موت فرانكو (نوفمبر/ تشرين الثاني 1975)، أصبحـت إسبانيا ديمقراطية ناشطة وأساسية وانضمت إلى حلف الناتو في عام 1982. وفـي إيطاليا، تأخرت مشاركـة الشيوعيين في الحكم لأكثر من عشرين سنة، إلى ما بعـد انهيار الاتحـاد السوفييتي. وفي عـام 1976، سيطرت علـى المؤسسة العسكرية البرتغاليـة مجموعة من الضباط المعتدلين، وتم قمع تمرد يساري في القوات المسلحة، ووصلت إلى السلطة في لشبونة حكومة ديمقراطية مدنية.

الشعـور بالتلاحـم المتجـدد بيـن الدول الحليفـة أسهم قبـل كل شيء في إعـادة التـوازن السياسي والسيكولوجـي بيـن الشرق والغرب. ومنذ ذلك الحين، اتخذ الاتحاد السوفييتي موقفاً دفاعياً من الناحية الأيديولوجية (باستثناء فترات متقطعة قليلة). أما قمة هلسنكي التي ضمت خمساً وثلاثين دولة، وصممت للمصادقة على الوثيقة الجماعية لمؤتمر الأمن الأوروبي، فكانت المعلم التالي على هذا الطريق.